

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

دار الثقافة
٢١ شارع كامل ممدني بالعجالة
ت: ٩١٦٠٧٦ القاهرة

ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية وموافقتها في القرآن الكريم

تأليف

دكتور

فهمي حسن النمر

مدرس النحو والصرف
بجامعة الأزهر

١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله مصرف الأمور على النحو الذى أراد ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل من نطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه الهادين والمرشدين ، والرافعين لقواعد الدين .

وبعد : -

فهناك كثير من المسائل النحوية فى حاجة الى دراسة وتحقيق وتمحيض ، حتى نصل الى الرأى الأمثل فيها ، ونبتعد عن كل ما يشوبها من غموض .

ومن القضايا الجديدة بالدراسة والبحث قضية المجاورة ، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة الى الحد الذى جعل ابن جنى - فى الخصائص - يعقد لها بابا مستقلا تحت عنوان : باب فى المجاورة .

والبحث فى مثل هذه القضية يحتاج الى جهد مضاعف ، نظرا لتفرقها فى بطون أمهات الكتب ، وتعلقها بالعديد من المسائل النحوية والتصرفية ، بالاضافة الى تعدد آراء العلماء فى ذلك .

فمنهم من أجاز الحكم بالمجاورة ، وجعلها قياسا ، ومنهم من منعها وأول ما أوهم ظاهرة وجودها ، ومنهم من قصرها على المسموع ولم يجز فيها القياس .

وكذا اختلفت آراؤهم فى تطبيق هذه الظاهرة على بعض آيات من القرآن الكريم ، ففريق يرى أن الجر على الجوار واقع فى القرآن وهو كثير ، وفريق آخر يمنع الجر على الجوار فى القرآن ، ويرى ضرورة صونه من هذه الظاهرة .

ولقد عنانى أمر هذه القضية كثيرا ، وشغلنى تحقيقها والبحث
عن الحقيقة فيها . وقد قرأت ما كتب عنها سواء فى كتب النحو والصرف ،
أو فى أمهات كتب التفسير .

وبعد ذلك ذكرت ما قيل حول هذا الموضوع من آراء مؤيدة
ومعارضة ، ورجحت ما ظهر لى رجحانه مؤيدا ما أقول بالدليل .

وقد جعلت البحث فى تمهيد وأربعة فصول :

ذكرت فى التمهيد : تعريف المجاورة لغة واصطلاحا ، وبيان
حركة المجاورة .

أما الفصل الأول فقد جعلته تحت عنوان : موقف العلماء من
القول بالمجاورة .

والفصل الثانى : خصصته للمجاورة فى الدراسات النحوية .
وأدرجت تحته سبعة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى النعت .

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى التوكيد .

المبحث الثالث : الرفع على المجاورة .

المبحث الرابع : المجاورة فى باب الجوازم .

المبحث الخامس : المجاورة فى باب التنازع .

المبحث السادس : المجاورة فى باب الإضافة .

المبحث السابع : المجاورة فى الأحوال والأزمنة .

والفصل الثالث : جعلته للمجاورة فى المسائل التصريفية .
واشتمل على الأمور الآتية :

١ - الجوار بين الواو والكسرة .

٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .

٣ - قلب الحرف للتناسب .

٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة •

٥ - مجاورة الواو للضمة •

والفصل الرابع : خصصته للمجاورة فى القرآن الكريم • وأدرجت
تحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الجر على الجوار فى العطف •

المبحث الثانى : الجر على الجوار فى النعت •

المبحث الثالث : الجوار بين الواو والضمة •

وبعد ..

فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع
به انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدين ٥

تمهيد

المجاورة فى اللغة :

جاء فى الصحاح (١) : (الجار : الذى يجاورك ، تقول : جاورته مجاورة وجوارا ، وتجاور القوم واجتورا بمعنى ، والمجاورة : الاعتكاف فى المسجد ، وفى الحديث : « كان يجاور فى العشر الأواخر » (٢) . وامرأة الرجل جارته ، والجار : الذى أجرته من أن يظلمه ظالم .

قال الهذلى (أبو جندب) :

١ - وكنت اذا جارى دعسا لمضوفة
اشعر حتى ينصف الساق متزرى (٣)
وأجاره الله من العذاب : أنقذه

المجاورة فى الاصطلاح :

يقصد بمصطلح الجر بالمجاورة أن عامل الجر ليس الاضافة
أو حرف الجر ، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالاضافة أو
بحروف .

وهذا هو معنى قول ابن الحاجب (٤) (وقد يوصف المضاف اليه
لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ، ويقال له : الجر بالجوار ، وذلك

(١) ٢ : ٦١٧ ، ٦١٨ (جور) .
(٢) انظر صحيح البخارى ٤ : ٢٧١ - طبعة السلفية . وروايته
فى البخارى « كان يعتكف . . . » .
(٣) مضوفة : أى امر ضافة ، أى نزل به وشق عليه ، والمضاف :
الملجأ .

انظر ديوان الهذليين القسم الثالث ص : ٩٢ .
(٤) انظر الكافية بشرح الرضى ١ : ٣١٨ .

للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه ، فجعل ما هو نعت الأول
معنى نعت الثانى لفظاً) •

حركة المجاورة :

حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب ، وانما هى حركة
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ، لأ
الاتيان بها انما هو مجرد أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى(٥) •

فـ (خرب) فى قولهم : هذا جحر ضب خرب - صفة لـ (جحر)
فكان حقه الرفع ولكن جـر لمجاورته الجـرور ، فهو مرفوع وعلامة رفعة
ضمة مقدرة علم. آخره منع من ظهورها اشغال المحل بحركة
المجاورة •

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغنى ٢ : ٣٠٣ •

الفصل الأول

موقف العلماء من القول بالمجاورة

موقف العلماء من القول بالمجاورة

اختلفت كلمة العلماء حول ظاهرة الجر على الجوار ، فمنهم من أجاز هذه الظاهرة ، ومنهم من رفضها .

ومن العلماء الذين أجازوا ذلك سيبويه ، وابن مالك ، وابن أجيروم وابن هشام .

قال سيبويه (١) (ومما جرى نعتا على وجه الكلام « هذا جحر ضب خرب » فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد) (٢) .

وقال في موضع آخر من كتابه (٣) : (وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا « هذا جحر ضب خرب » ونحوه فكيف ما يصح معناه) ؟

فأنت ترى أن سيبويه ، وإن رأى أن الأفصح هو رفع (خرب) في المثال المتقدم ، وإن هذا هو الذي عليه أكثر العرب وأفصحهم إلا أنه لم يرفض الجر ولم يحكم عليه بالشذوذ أو الغلط .

وقال ابن مالك (٤) في شرح الكافية : (ثم نبهت على النعت الذي يسميه النحويون نعتا على الجوار نحو قولهم (هذا جحر ضب خرب)

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر اللقب بسيبويه ، مات سنة ١٨٨ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(٣) ١ : ٦٧ ، ويقصد بقوله (فكيف ما يصح معناه) أن أعمال الثاني في باب التنازع أولى لقربة ووضوح معناه .

(٤) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي توفي سنة ٦٧٢ هـ بدمشق .

فخفض (خرب) لأنه نعت (ضرب) فى اللفظ لمجاورته له وانما هو فى المعنى للجحر ، ولا يفعل مثل هذا الا اذا أمن اللبس(٥) .

وابن أجروم الصنهاجى(٦) فى مقدمته المسماة بالأجرومية يتحدث عن ظاهرة الجر ويرى أن له أسبابا أربعة هى الجر بالحرف ، والجر بالاضافة ، والجر بالتبعية ، والجر بالمجاورة(٧) .

وقال ابن هشام(٨) فى المغنى : (والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا . ونى التوكيد نادرا ، ولا يكون فى النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور)(٩) .

المانعون لهذه الظاهرة :

ممن رفض الجر على الجوار وأول ما أهم ظاهرة وجودها ابن جنى والسيرافى(١٠) .

قال ابن جنى(١١) فى الخصائص : (فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى قولهم : هذا جحر ضرب خرب فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندى أن فى القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف

-
- (٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١١٦٦ - ١١٦٧ .
(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الصنهاجى نسبة الى صنهاجة قبيلة بالمغرب المشهور بابن أجروم توفى بفاس سنة ٧٢٣ هـ .
(٧) انظر شرح الكفراوى على متن الأجرومية - مطبعة عيسى الحلبي ص : ١١٤ .
(٨) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصارى مات بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ .
(٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٣ .
(١٠) يفهم من تأويل ابن جنى والسيرافى للأمثلة التى ظاهرها يفيد الجر على الجوار أنهما يمنعان الحكم بالمجاورة .
(١١) هو أبو الفتح عثمان ابن جنى توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

موضع • وذلك أنه على حذف المضاف لا غير ، فإذا حملته على هذا الذى هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل •

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان فى الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) ، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما تضمن من ذكره (١٢) •

والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استقر الضمير المرفوع فى نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا • وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع •

فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطرد كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به (١٣) •

وقال السيرافى (١٤) : (رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى « هذا جحر ضب خرب » قولا شرحتة وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوى ، أن المعنى : هذا جحر ضب خرب الجحر •

(١٢) أى ضميره يريد أن المسوخ لمجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة بل الموصوف حقيقة الأب هو تضمن الأب ذكر الرجل •

(١٣) انظر الخصائص ١ : ١٩١ •

(١٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف من بلاد ، وتوفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ •

(١٥) يعنى ابن جنى ، فلا ضمير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافى ، واستحق منه العناية بذكره ، فقد تعاصر دهره ، لأن السيرافى مات سنة ٣٦٨ هـ ، وابن جنى سنة ٣٩٢ هـ •

والذى يقوى هذا اذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجحر مرفوع ، لأن التقدير : خرب جحره ، ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسن الأبوين لاقبحين(١٦) .

والأصل فى مثال السيرافى المتقدم : مررت برجل حسن الأبوين لا قبيح أبواه ، ثم جعل فى (قبيح) ضمير الأبوين قثنى لذلك ، وأجرى على الأول فخفض .

وقد اعترض أبو حيان وابن هشام على ما ذهب اليه ابن جنى والسيرافى .

قال أبو حيان(١٧) : (ومذهبها خطأ من غير ما وجه ، لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصا بالضب ، والضب مخصص بضراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضب .

فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه وهو فاسد للدرر ، ولا يوجد ذلك فى كلام العرب ، أعنى لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه ، ولأنه من حيث أجرى (الخرب) صفة على (الضب) لزم ابراز الضمير لئلا يلتبس .

ولأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها فأما قول الشاعر :

٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا

إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف

فلا يريد كاسف الشمس ، فيكون قد حذف معمول الصفة وإن كان قد ذهب اليه بعضهم .

وانما هو عندنا صفة لليوم نفسه ، لأن الكسوف يكون فيه ، فيكون نحو قولهم : نهارك صائم ، وليلك قائم ، ولأن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير اليها حتى يصح نسبتها الى الموصوف على طريق الحقيقة .

(١٦) انظر الكتاب ١ : ٤٣٦ .

(١٧) هو محمد أثير الدين يوسف الغرناطى توفى بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

ألا ترى أنه لا يصح عندنا مررت برجل حائض البنت ، لأن الحيز
لا يكون للرجل ، وكذلك (الخرب) لا يكون للضب) (١٨) .

وقال ابن هشام فى المغنى (١٩) : (ويلزمها استتار الضمير مع
جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن
أمن اللبس ، وقول السيرافى : إن هذا مثل : مررت برجل حسن الأبوين
لا قبيحين مردود ، لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون
الأول) .

ومعنى قول ابن هشام المتقدم أن قياس (خرب) من قولهم : هذا
جر ضب خرب على (قبيحين) يعد قياسا مع الفارق ، لأن (خرب) ليس
وصفا ثانيا مثل (قبيحين) والذى جرى عليه الاضمار والحذف والجر
على الجوار إنما هو الوصف الثانى وهو (قبيحين) كما تقدم أثناء
شرحنا لأصل هذا المثال .

ولو أن السيرافى وابن جنى قصرا مثل هذه الأساليب الواردة
عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس فيها ، لكان هذا أقرب
وأيسر من هذا الغموض .

وقد تقدم أن سيبويه قد ذكر فى كتابه أن الوجه فى (خرب) هو
الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، لأن الخرب نعت الجر ، والجر رفع ،
وعلى هذا يكون الأمر ظاهرا وواضحا وهو أن الرفع أجود وأفصح من
الجر ، لأن الرفع هو لغة أكثر العرب ، وأما الجر وإن كان واردا
فهو دون الأفصح ، فيكون مقصورا على السماع ، وبهذا نخرج من دائرة
التأويل والحذف والاضمار .

المجاورة ووقوعها فى القرآن :

ورود الجر على الجوار فى القرآن أو عدمه محل خلاف بين
العلماء ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من رفض .

وسنتعرف على أقوال هؤلاء العلماء مفصلة عند الكلام على الفصل

الخاص بالمجاورة فى القرآن الكريم .

(١٨) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

(١٩) انظر مغنى اللبيب ٢ : ٦٨٤ .

الفصل الثاني

المجاورة في الدراسات النحوية

المبحث الأول

الجر على الجوار في النعت

شروط الجر على الجوار عند الحسين :

اشتراط الخليل (١) - رحمه الله - لجواز الجر على الجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، وتعريفا وتنكيلا .

قال في الكتاب (٢) : (لا يقولون الا « هذان جحرا ضب خريان » (٣) من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران .

وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاول ، وكان مذكرا متلها او مؤنثا ، وقالوا : هذه جحرة (٤) ضباب خرية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة والعدة (٥) واحدة فغلطوا (٦) .

واما سيبويه فهو يجيز الجر على الجوار سواء اتفق المضاف اليه في الافراد والتثنية او لم يتفقا ، فهو يجيز « هذا جحر ضب خر » لاتفاق المضاف والمضاف اليه في الافراد ، ولوروده عن العرب هكذا ، ويجيز - أيضا - « هذان جحرا ضب خريين » بجر (خريين) مع أن

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي مات بالبصرة سنة ١٧٥ هـ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .

(٣) فلا يجوز عند الخليل (خريين) بالجر على الجوار ، لعدم اتفاق المتضايقين في التثنية .

(٤) الجحرة جمع جحر ، ويجمع أيضا على أجحار .

(٥) العدة : الجماعة ، وعدة المرأة أيام أقرائها ، والمراد بها هنا اتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

(٦) أي جعلوا (خربة) صفة لـ (ضباب) فجروها ، وإن كان حقها الرفع ، لأنها صفة لـ (جحرة) المرفوعة ، وصح ذلك الغلط ، لاتفاق المتضايقين في الدلالة على الجمع .

المضاف هو (جحرا) مثنى ، والمضاف اليه وهو (ضرب) مفرد . ويرى أنه لا فرق بين الثانى والأول الا فى البيان . وأما الاتفاق بين المضاف والمضاف اليه فى الجمع فلا يشترطه سيبويه .

قال سيبويه فى الكتاب (٧) : (وهذا قول الخليل - رحمه الله - ولا نرى هذا (٨) والأول (٩) الا سواء ، لأنه اذا قال : هذا حجر ضرب متهدم ، ففيه من البيان انه ليس بالضرب مثل ما فى التثنية من البيان (١٠) .

ومما نقدم نعلم أن سيبويه قد أجاز الجر على الجوار عند اختلاف المتضايفين فى التثنية ، فهو يقبل : هذان جحرا ضرب خربين ، بجر (خربين) بخلاف الخليل . فإنه لم يجز فى (خربين) الا الرفع .
والخليل يرى أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المتضايفين فى الجمع ، ولم يجز ذلك سيبويه .

والخليل يشترط توافق المتضايفين فى التذكير والتانيث ، وسيبويه لا يشترط ذلك .

وذهب ابن الحاجب (١١) فى كافيته (١٢) الى أن سيبويه استشهد - على جواز التخالف بين المتضايفين فى التذكير والتانيث - بقول الخطيئة :

٣ - فاياكم وحية بطسن واد هموز النساب ليس لكم بسى (١٢)
فان (هموز) نعت لـ (حية) المنصوبة ، وجسر لمجاورته لاحد الجرورين وهو بطن أو واد .

-
- (٧) انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ .
(٨) وهو قول الخليل : « هذان جحرا ضرب خريان » .
(٩) وهو : هذا حجر ضرب .
(١٠) يريد أن تثنية المضاف تفيد أن الجحر جحران ، والضرب واحد ، وأما فى الافراد ، فالضرب واحد ، والجحر واحد ، وهذا هو الفرق بين التثنية والافراد .
(١١) هو أبو عمرو عثمان جمال الدين المشهور بابن الحاجب توفى بالاسكندرية سنة ٦٤٦هـ .
(١٢) انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١ : ٣١٨ .

وعينه ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ، فقال (١٤) : (جر
(هموز) وهو من صفة الحية بلجاورته لواد) .

وقد اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتانيثا ، فان (حية)
مؤنثة وما بعدها مذكر .

وقيل : ان كلا من الحية وما بعدها مذكر ، أما الحية فقد قال
صاحب الصحاح (١٥) .

(الحية تكون للذكر والأنثى ، وانما دخلته الهاء ، لأنه واحد من
جنس ، كبطة ودجاجة ، على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيا على
حية ، أى ذكرا على أنثى ، وفلان حية ذكر) .

وأما (البطن) فقد قال صاحب الصحاح (١٦) - أيضا : (البطن خلاف
الظهر وهو مذكر ، وحكى أبو حاتم عن أبى عبيدة أن تانيثه لغة) .

وأما الوادى فهو مذكر لا غير ، فيجوز للخليل أن يدعى توافق
المضاف والمضاف اليه تذكيرا بجعل الحية للواحد المذكر من الجنس ،
وكذلك (هموز) فانه (فعل) يوصف به المذكر والمؤنث ، اللهم الا ان يكتفى
بالتخالف بالتأنيث والتذكير اللفظيين .

(١٣) (اياكم) محذر و (حية) محذر منه ، وهما منصوبان
بفعلين ، أى بعدوا أنفسكم ، واحذروا الحية ، فيكون العطف من قبيل
عطف الجمل ، الأولى تشتمل على جملة المحذر ، والثانية تشتمل على
جملة المحذر منه . وأراد الحطية بالحية نفسه . والمعنى : أنه يحمى
ناحيته ، ويتقى منه ، كما يتقى من الحية الحامية لبطن واديها
المانعة منه .

والوادى : المطمئن من الأرض . والهموز : فعول من الهمز بمعنى
الغمز والضغط . (ليس لكم بسى) أى لا تستقون معه بل هو أشرف منكم ،
يقال : فلان سى فلان اذا كان مثله .

انظر الديوان ص : ١٣٩ - الخزانة ٢ : ٣٢٦ - المنصف ٢ : ٢ .

(١٤) انظر المنصف ٢ : ٢ .

(١٥) انظر الصحاح ٦ : ٢٣٢٤ (حيا) .

(١٦) الصحاح ٥ : ٢٠٧٩ (بطن) .

والواقع أن سيبويه لم يستشهد بالبيت المتقدم ، وإنما استشهد
بقول العجاج :

٤ - كأن نسج العنكبوت المرملة (١٧)

وجه الاستدلال به أن (العنكبوت) مؤنث و (الرملة) مذكر ، لأنه
وصف للنسيج وقد اختلفا تأنيثاً وتذكيراً .

والخليل أن يمنع هذا أيضاً فإن (العنكبوت) قد جاء مذكراً
- أيضاً - وقد نقل ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٥ - على هطالهم منهم بيوت كأن العنكبوت هو ابتناها (١٨) .

وعلى تسليم أنها في البيت مؤنثة ، فإنه تأنيث ليس بعلامة إذ
ليس مؤنثاً بالتاء ولا باحدى الألفين المقصورة أو المدودة ، فأشبهه
التذكير إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في التثنية ، فإذا صح أن
تقول : هذان جحراً ضب خربين ، مع اختلاف المتضايقين في التثنية ،
فليصح هنا من باب أولى .

وكل ما تقدم من خلاف بين سيبويه والخليل إنما هو على رواية
(الرملة) بفتح الثانية - وأما على رواية (الرملة) بكسر الميم ، فهي نعت
للعنكبوت على ما يجب ، والمعنى : العنكبوت الناسج ، لأن (الرملة)
بفتح الميم الثانية معناه المنسوج وليس من صفات العنكبوت .

(١٧) وبعده : على ذرى قلامة المهمل

سبب كتان بأيدي الغسل

(الرملة) معناه المنسوج - والقلام : ضرب من النبات - المهمل :
المدلى . والسبب : جمع سب وهو ثوب من كتان أبيض - والغسل :
جمع غاسل وغاسلة .

والمعنى : أن العنكبوت قد نسجت على القلام الذي حول هذا
الماء ، والشاعر قد شبه ما نسجت العنكبوت على هذا الماء بثوب رقيق
من الكتان .

انظر الكتاب ١ : ٤٣٧ - شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ : ٤٩٥
الديوان ص : ٢٤٣ - الخزانة ٢ : ٣٢١ .
(١٨) (هطال) : جبل . وانظر معاني الفراء ٢ : ٣١٧ .

وقول من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا مع النكرة مرئود بقول
ابى ثروان (١٩) : (كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك بخفض
(المعروف) على الجوار (٢٠) .

ومن أمثلة الجر على الجوار في النعت قول ذى الرمة :

تريك سنة وجهه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب (٢١)

فـ (غير) نعت لـ (سنة) المنصوبة ، وجر للمجاورة .

قال الفراء (٢١) : (قلت لأبى ثروان . وقد أنشدنى هذا البيت
بخفض : كيف تقول : تريك سنة وجهه غير مقرفة ؟ قال : تريك سنة وجهه
غير مقرفة . قلت له : فأنشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه ، فقال :
الذى تقول أنت أجود مما أقرسنا ، وكان أنشاده على الخفض) (٢٣) .

وقال دريد بن الصمة :

٦ - فجئت اليه والرماح تنوشه كوقع الصياصى فى النسيج الممدد

(١٩) هو أبو ثروان ، أحد بنى عكل ، واسمه الوحشى ، وهو
أعرابى فصيح تعلم فى البادية ، وله من الكتب : خلق الفرس ، وكتاب
معانى الشعر . انظر معجم الأدباء ٧ : ١٤٨ .

(٢٠) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٣ .

(٢١) السنة : الصورة - الندب : الأثر من الجراح ، وقوله :
غير مقرفة أى غير هجنة عفيفة كريمة . وفى الصحاح : المقرف كمحسن
من الفرس وغيره : ما يدانى الهجنة ، أى أمة عربية لا أبوه ، لأن الاقتراف
من قبل الفحل ، و الهجنة من قبل الأم .

انظر الديوان ص : ٨ - معانى الفراء ٢ : ٧٤ - الخزانة
٢ : ٣٢٤ .

(٢٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء توفى ببغداد
سنة ٢٠٧ هـ .

(٢٣) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٤ .

فدافعت عنه الخيسل حتى تسددت
وحتى علاني حالك اللون أسود (٢٤)

و (أسود) نعت لحالك ، وجر لجاورته المجرور .

وقال امرؤ القيس :

٧ - كان أبانا في عرانيين ويله كبير أناس في بجاد مزمل (٢٥)

وكان يجب أن يقول : مزمل - بالرفع - ، لأنه نعت لكبير المرفوع
الا أنه خفضه على الجوار .

وقال ابن جني في الخصائص (٢٦) : (ولم يحمل أبو على هذا
البيت على الغلط ، لأنه أراد مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر فارتفع
الضمير فاستقر في اسم المفعول) .

(٢٤) تنوشه : تناوله - الصياصي : جمع مفردة صيصية ، وهي
شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة (بضم اللام) وهما نوعان
من الثياب .

والمعنى : أن أخاه دهاه والرمح تناوله ، ولها خشخشة ووقع كوقع
صياصي الحاكاة في ثوب ينسج ، والنسيج الثياب المنسوجة .
وروى البيت برفع (أسود) وعلى هذا يكون في البيت اقواء ، وهو
اختلاف حركة الروي .

وخرجه علماء اللغة على أن الأصل هو (أسودي) ، كما قيل في
الأحمر : أحمرى ، وفي الدوار : دوارى ، قال العجاج :

أطريا وأنت قنسرى والدهن بالانسان دوارى
ثم خفضت ياء النسبة المشددة بحذف أحد الياءين ، وهي الأولى ،
وجعل الثانية صلة .

انظر ديوان دريد ص : ٤٨ - الخزانة ٢ : ٣٢٣ - شرح الحماسة
للتبريزي ٣ : ٣٠٧ .

(٢٥) ثبير : جبل - العرانيين : الأوائل ، والأصل في هذا أنه يقال
للأنف عرئين ، والويل والوايل : ما عظم من القطر - البجاد : الكسا
المخطط - المزمل : الملفف .

شبه الحبل فيه ، أوائل الويل ، وهو المطر الشديد الوقع ، العظم
القطر بكبير قوم متلفف بكساء .

١. احم الخزانة ٢ : ٣٢٧ - الخصائص ١ : ١٩١ - ش - القصائد
التسم للنحاس ١ : ١٩١ .

(٢٦) ١ : ١٩١ .

وفى الأمالى (٢٧) : ولولا تقدير فيه ما هنا لوجب رفع (مزمّل) على الوصف لكبير ، وتقدير فيه أمثل من حمل الجر على المجاورة .

وقال فى الخزانة (٢٨) : (قوله (مزمّل) أنجز لمجاورته لأناس تقديرا لا لـ (بجاد) لتأخره عن (مزمّل) فى الرتبة ، فالمجاورة هنا تقديرية) .

(٢٧) انظر الأمالى الشجرية ١ : ٩٠ .
(٢٨) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٧ .

المبحث الثاني

الجر على الجوار في التوكيد

الخفض على الجوار يكون في التوكيد نادرا ، ومن ذلك قول أبي الغريب (١) :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب (٢)

والشاهد : جر كلمة (كلهم) مع أنها توكيد لكلمة (ذوى) المنصوبة ،
اذ لو كانت توكيدا لكلمة (الزوجات) لقال : كلهن ، فكان حق (كلهم)
النصب ، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض .

وقال الفراء (٣) (أنشدني أبو الجراح العقيلي :

٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب
فاتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب ، لأنه نعت لذوى) .

(١) هو أعرابي أدرك دولة العباسيين .

(٢) صاح : منادى مرخم أصله يا صاحب ، و (كلهم) توكيد لذوى
منصوب بفتحة مقدرة منعاً من ظهورها كسرة المجاورة . عرا الذنب :
عروق الذكر .

والمعنى : ان ترك الأزواج الجماع ، لضدّهم ، نحينقذ لا يوجد
وصل من الزوجات لهم .

انظر معاني الفراء ٢ : ٧٥ - الخزائنة ٢ : ٣٢٥ - الهمع ٤ : ٣٠٤ -
شذور الذهب ص : ٢٦١ .

(٣) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٥ .

وأما البدل ، فلم يقل أحد بالجر على الجوار فيه ، قال أبو حيان (٤) .
ولم يحفظ من كلامهم ما يفيد ذلك ، ولم يخرج أحد شيئاً ، وسببه أنه
معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح ، أى أن البدل على نية
تكرير العامل . ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جر باجماع ، فبعدت
مراعاة المجاورة ، ونزل منزلة جملة أخرى) .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٢٩٣ .

المبحث الثالث

الرفع على المجاورة

الرفع على المجاورة غير وارد عند جمهور النحاة ، إلا أن بعضهم قد أثبتته مستدلاً على ذلك بقول المتنخل الهذلي :

٩ - السالك الثغرة اليقظان كالثها

مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل (١)

(فقد سأل الرياشي الأصمعي (٢) عن سبب ارتفاع (الفضل) ، فرد عليه قائلاً : ان (الفضل) نعت (الخيعل) وهو مرفوع .

وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد ، فجعل (الخيعل) فضلاً ، لأنه لا ثوب فوقه ، ولا تحته .

(١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أثيلة وقبله :
فقد عجبت وما بالدهر من عجب أنى قتلت وأنت الحازم البطل
قوله (أنى قتلت) أي كيف قتلت ، و (الثغرة) والثغر بمعنى واحد
وهو موضع المخالفة . و (كالثها) حافظها و (الهلوك) من النساء التي
تتهالك في مشيتها أي تتبختر وتتكسر ، وقيل : الهلوك : الفاجرة التي
تتواقع على الرجال . و (الخيعل) القميص الذي لا كمي له ، ويقال :
امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء ، وليس عليها أزار ولا سراويل ،
والمعنى : أنت الذي من شأنه سلوك موضع المخافة دون رهبة كالمرأة
المتبخرة الفضل .

و (الثغرة منصوبة ، والعامل فيها (السالك) كقولك : الضارب
الرجل ، وجوز فيها الخفض كقولك : الضارب الرجل ، على التشبيه
بالحسنة الوجه ، وإذا نصبت الثغرة أو خفضتها أجريت عليها اليقظان
وصفا فنصبته أو حررتة ، وارتفع به كالثها ، وجاز ذلك لعودة الضمير
إلى المصدوف ، وقوله (مشى الهلوك) منصوب بتقدير مشى مشى الهلوك .
وقوله (عليها الخيعل) حال معمولة لتمش ، أو جملة اعتراضية .
أحسم دهره ان الهذلي - القسم الثالث - ص : ٣٤ - الأمسال .

الشجيرة ٢ : ٣٠ ، ما بعدها .

(٢) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٨ .

قال الرياشي: وهذا مما أخذ على الأصمعي ، ثم رجع عن هذا القول ، وقال بعد ، هو من نعت (الهلوك) لأنه رفعة على الجوار ، كما قالوا : هذا جحر ضب خرب) .

ومثل ذلك في العطف قراءة الحسن (٣) « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » .

عطف الملائكة والناس على اسم الله على المعنى ، لأن التقدير : عليهم أن لعنهم الله .

ومثل رفع (الفضل) على النعت للهلوك رفع (المظلوم) على النعت للمعقب في قول لبيد يصف الحمار :

١ - حتى تهجر في الرواح وهاجها

طلب المعقب حقه المظلوم (٤)

والمعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد مرة (٥) .

وفال أبو حيان (٦) : (قال بعض معاصرينا : أكثرهم يعتقد الجوار مخصوصا بالمجرور ، وقد جاء في المرفوع ، وأنشد البيت المتقدم ، ثم قال : رمعوا (الفضل) اتباعا لما قبله ، لقريه .

(٣) آية : ١٦١ من سورة البقرة ، وانظر قراءة الحسن في معاني الفراء ١ : ٩٦ .

(٤) تهجر : سار في وقت الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر - الرواح : هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو - هاجها : أزعجها - المعقب : الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى - المظلوم : الذي مطله المدين بدين عليه له .

والمعنى : يقول : ان هذا الحمار الوحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين له ، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

والشاهد فيه (طلب المعقب . . المظلوم) حيث أضاف المصدر وهو (طلب) إلى فاعله وهو - المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت وهو (المظلوم) وجاء بهذا التابع مرفوعا نظرا إلى المحل .

انظر معاني الفراء ٢ : ٦٦ ، والأمالى الشجرية ٢ : ٢٢ .

(٥) انظر قول ابن الشجري المتقدم في أماليه ٢ : ٣٠ وما بعدها .

(٦) انظر خزانة الأدب ٢ : ٣٢٩ .

قال أبو حيان : قلت : وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه
على النعت للهوك على الموضع ، لأن معناه ، كما تمشى الهوك الفضل ،
و (عليها الخيعل) حال معمولة لتمشى ، أو جملة اعتراضية .

وقال ابن قتيبة(٧) : التخرة والثغر سواء وهو موضع المخالفة ،
والكالىء : الحافظ ، والخيعل : ثوب يخاط أحد جانبيه ، ويترك الآخر ،
والهوك : المتثنية المتكسرة ، والفضل من صفة الهوك ، وكان ينبغى أن
يكون جرا ، ولكنه رفعه على الجوار للخيعل(٨) .

موقف الجمهور :

لم يسلم جمهور النحاة ما ذهب اليه هؤلاء العلماء من جواز الرفع
على المجاورة ، ومن تصدى للرد عليهم ابن الشجرى ، وأبو حيان .

قال ابن الشجرى(٩) : (وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق
الاعراب بل لا معرفة له بجملة الاعراب أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة
للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا .

وانما (الفضل) نعت للهوك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند
المصدر الذى هو المشى اليها كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا .

رفعت الطويل ، لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضا فى
اللفظ .

ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو فنصبت الطويل بانه
نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول فى المعنى كان مستقيما ، كما
عطف الشاعر عليه المنصوب فى قوله :

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى توفى
ببغداد سنة ٢٧٦هـ .

(٨) انظر الخزانة ٢ : ٣٢٨ .

(٩) هو أبو السعادات هبة الله بن على الشريف البغدادى توفى
ببغداد سنة ٥٤٢هـ .

١١ - قد كنت داينت بها حسانا

مضافة الا فلاس والليانا (١٠)

ومما تقدم نعلم ان الراى الراجح فى ذلك هو رآى الجمهور ، وهو
عدم جواز الرفع على المجاورة ، وأما رفع (الفضل) فى البيت المتقدم
فمحمول على المحل ، لأنه صفة له (هلوك) كما تقدم ، وهو كثير وسائغ
عن جمهور النحاة .

(١٠) نسب فى الكتاب الى رؤية ، وذكر العينى أنه ينسب أيضا
الى زياد العنبرى .
و « داينت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير فى (بها)
يعود الى أمة (الليان) بفتح اللام وتشديد الياء : المثل واللى والتسويق
فى قضاء الدين .
والمعنى : كنت قد أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى
عنده ، لخافتنى أن يفلس ، أو يمتلئنى فلا يؤدينى حقى .
والشاهد فيه : قوله (والليانا) حيث عطفه بالنصب على (الافلاس)
الذى أضيف المصدر اليه ، نظرا الى محله .
انظر الكتاب ١ : ١٩١ - الأمل الشجرية ٢ : ٣١ .

المبحث الرابع

المجاورة في باب الجواز

عامل الجزم في جواب الشرط :

• ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى أن العامل فيهما حرف

الشرط .

• وذهب آخرون الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه .

• وذهب آخرون الى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط

يعمل في جواب الشرط (١) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه مجزوم على

الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له ، لا يكاد ينفك

عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان

مجزوما على الجوار .

والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى « لم يكن الذين كفروا من

أهل الكتاب والمشركين » (٢) .

وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان

معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه اسم يكن .

وقال زهير :

١٢ - لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر (٣)

(١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٢ .

(٢) البينة : ١ .

(٣) السوافى : جمع سافية : وتطلق على الريح الى تسفى

التراب ، ويقال أيضا على التراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذروه وتطيره

وتهيجه . والمور - بضم الميم - هو التراب - والقطر :

فخفض (القطر) على الجوار ، وان كان ينبغي أن يكون مرفوعا ،
لأنه معطوف على (سوافي) ، ولا يكون معطوفا على (المور) وهو
الخبار ، لأنه ليس للقطر سواف كالمر حتى يعطفه عليه .

(ولو عطف على (المور) للزم أن يكون معمولا لسوافي ، لأن العامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الحسم :
سوافي المور وسوافي القطر .

ومراد الشاعر أن الذي غير هذه الديار شيئان : أحدهما - الرئيس
الذي نسق عليها التراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأتى له بـ
يدون (المطر) معطوفا على سوافي مع أنه ليس للمطر سواف ، فيكون
مرفوعا في التقدير ، وجره لمجاورته المجرور ، فنقول : القطر معطوف
على سواف والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مفردة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (٤) .

وقال الآخر :

١٢ - كأنما ضربت قدما أعينها
قطننا بمستحصد الأوتار محلولج (٥)

هو المطر .

انظر الديوان ص : ٨٦ ، والانصاف ٢ : ٦٠٣ .
(٤) شرح شواهد الانصاف ٢ : ٦٠٣ للشيخ محيي الدين
عبد الحميد .

(٥) (مستحصد الأوتار) من اضافة الصفة للموصوف ، أي
الأوتار المستحصدة ، ومستحصد - بكسر الصاد - إذا كان قد أحكم
قتله وصنعتة ، وهذا اللفظ يقال في كل ما أحكمت صناعته من الحبال
والأوتار والدروع ، وقالوا : هذا رجل محصد الرأي ، أي شديد الرأي ،
وقالوا : هذا رأي مستحصد ، أي محكم وثيق وهو في هذا بفتح الصاد .
ومحلوج : اسم مفعول من قولهم : حلج القطن يحلجه إذا ندقه ، وقطن
حليج ومحلوج : مندوف ، أي قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو
الحلاج كالعطار والقصاب .

انظر معاني الفراء ٢ : ٧٤ - الانصاف ٢ : ٦٠٥ .

فخفض (محلوج) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول (محلوجا)
لكونه وصفا لقوله (قطنا) ولكنه خفضه على الجوار .

وقال لبيد :

كان نسيج العنكبوت الرمل (٦)
فخفض (الرمل) على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول : (الرملا)
لكونه وصفا للنسيج ، لا للعنكبوت .

ومن ذلك قولهم : جحر ضب خرب ، فخفضوا خربا على الجوار .
وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، لكونه فى الحقيقة صفة للجحر لا للضب .
فكذلك ها هنا : جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا إلا أنه جزم
للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو باذا رجع
الى الرفع (٧) .

الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما احتجاجهم بقوله تعالى « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين » فلا حجة لهم فيه ، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على
(الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) متخاذا
الجر ، لأنه معطوف على محرور ، لا على الجوار .

وأما قول زهير :

بعدي سوافى المور والقطر
فلا حجة لهم فيه ، لأنه معطوف على (المور) وهو الغبار ، وفولهم

« لا يكون معطوفا على (المور) لأنه ليس للقطر سواف » قلنا : يجوز
أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافى ، كما يسمى
ما تسفيه الريح من الغبار سواف .

(٦) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٤)

(٧) الانصاف ٢ : ٦٠٥ ، ٦٠٧ .

وأما قول لبيد :

كأن نسيج العنكبوت المرمل

فنقول : الرواية (المرمل) بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت.
لا النسيج ، وإن كانت الرواية الى ذكرتم صحيحة ، وأنه مجرور على
الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي
لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

قطننا بعسنحصد الأوتار محلوج

وقولهم : جحر ضب خرب ، محمول على الشذوذ الذي يقتصر
فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم
يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني (٨) حكى أن من العرب من يجزم بلن
وينصب بلم ، الى غير ذلك من الشواذ الى لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها ،
فكذلك ها هنا (٩) .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل (١٠) : (اختلف فى الجازم لجواب
الشرط فقال الكوفيون : هو مجزوم على الجوار ، كجحر ضب خرب من
قولهم : هذا جحر ضب خرب ، وهو باطل لأمر :

أحدها - أن خفض على الجوار لا يكون إلا بعد مجرور .

ثانيها - أن خفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال ، وج

الجواب يكون مع الاتصال والانفصال .

فعلم أنه ليس مجزوما على الجوار) .

(٨) هو على بن حازم اللحياني من تلاميذ الكسائي ، صنف كتاب

النسوان .

(٩) الانصاف ٢ : ٦٠٩ - ٦١٥ .

(١٠) انظر شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك -
نسخة مصورة على الميكروفيلم موجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة
الاسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .

وأنا أرجح ما ذكره الشيخ محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله -
تعليقا على هذه المسألة حيث قال (١١) : (والتحقيق فيه عندى أن يقال :
أن (أن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لأنه لا ينفك
عنه ، فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ،
كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما
حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ،
فكذلك ها هنا ، (أن) هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط
لا أنه عامل معه) .

(١١) انظر الانصاف ٢ : ٦٠٨ .

المبحث الخامس

المجاورة في باب التنازع

القول في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع :

- ذهب الكوفيون في أعمال العاملين ، نحو « أكرمتي وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمتي زيد » إلى أن أعمال الفعل الأول أولى .
- وذهب البصريون إلى أن أعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : (الدليل على أن أعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس .

- أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ومنه قول امرئ القيس .

١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني - ولم أطلب - قليل من المال (١)

(١) محل الاستشهاد بالبيت في قوله (كفاني ولم أطلب قليل من المال) فإن الكوفيين زعموا أن هذا البيت من باب التنازع ، لتقدم فعلين على اسم واحد ، وقد عمل الشاعر أول الفعلين ، وهو قوله (كفاني) في الاسم المتأخر فرفعه ، والدليل على ذلك أنه لو عمل الثاني ، وهو (أطلب) لنصب الاسم به ، لأنه يطلب مفعولا .

وهذا الكلام غير صحيح ، لأن شرط التنازع أن يكون محل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه .

وقد هذا البيت لا يتم ذلك ، فأنك لو قلت : لم ثبتت كبري سعي لأدنى معيشة كفاني قبل من المال ، ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاما متناقضا لا محصول له .

وإنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدرت لفظه (ولم أطلب) مفعولا لا دال عليه البيت بعده ، وتقدمه : (ولم أطلب المال) وإذا انحصرت البيت قوله : لم ثبتت كبري سعي لأدنى معيشة كفاني قبل من المال ، ولم أطلب المال كان كلاما صحيحا مقبولا .

انظر الدواين ص : ٣٩ والاتصاف ١ : ٨٤ ، وقطع النسخ ص :

٢٧٧ ، ٢٧٨ .

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لنصب (قليلًا) ، وذلك لم يروه أحد .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان أعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز الغناء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائماً بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز الغناء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو : كان زيد قائماً ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم فدل أن الابتداء له أثره فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن أعمال الأول أولى من الثانى أنك إذا عملت الثانى أدى الى الاضممار قبل الذكر ، والاضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم (٢) .

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختياراً أعمال الفعل الثانى النقل والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : « أتونى أفرغ عليه قطراً » (٣) فأعمل الفعل الثانى وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : « هاؤم اقرء واكتأبيه » (٤) فأعمل الثانى وهو اقرءوا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرءوه .

وقال الفرزدق :

١٤ - ولكن نصفا لو سببت وسببتى

بنو عبد شمس من منساف وهاشم (٥)

(٢) انظر الانصاف ١ : ٨٣ - ٨٧ .

(٣) الكهف : ٩٦ .

(٤) الحاقة : ١٩ .

(٥) النصف - بالكسر - معناه العسدل ، والمعنى : ليس من الانصاف أن أساب مقاعسا بأبائى ، وذلك لضعفهم وشرفى ، فلا أذم الانصاف أن أساب مقاعسا بأبائى ، وذلك لضعفهم وشرفى . فلا أذم

فاعمل الثانى ، ولو اعمل الأول لقال : سببت وسبونى بنى
عبد شمس ، بنصب (بنى) واظهار الضمير فى سبنى .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب الى الاسم من الفعل
الأول ، وليس فى اعماله دون الأول نقض معنى ، فكان اعماله أولى ،
الا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدره وصدر زيد » فيختارون اعمال الباء
فى المعطوف ، ولا يختارون اعمال الفعل فيه ، لأنها أقرب اليه منه ،
وليس فى اعمالها نقض معنى ، فكان اعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى
قالوا : « جحر ضب خرب » فأجروا (خرب) على (ضب) وهو فى الحقيقة
صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ، فها هنا أولى (٦) .

وقال سيبويه (٧) فى معرض حديثه عن أولى العاملين بالعمل فى
باب التنازع : (وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت
زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه .

فالعامل فى اللفظ أحد العاملين ، وأما فى المعنى ، فقد يعلم أن
الأول قد وقع (٨) إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد نصب ورفع .

وانما كان الذى يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ،
وإن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كانت : خشنت
بصدره (٩) وصدر زيد وجه الكلام ، حيث كان الجر فى الأول ، وكانت
الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا تنقض معنى ، سورا بينهما فى
الجر ، كما يستويان فى النصب) .

وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف ابن قصي ، وهاشم
وعبد شمس أخوان توأمان . وهاشم فى البيت معطوف على عبد شمس
لا على مناف ، وهو شاهد على اعمال العامل الثانى .

انظر الديوان ص : ٨٤٤ ، والكتاب ١ : ٧٧ ، وانصاف ١ : ٨٧ .

(٦) انظر الانصاف ١ : ٨٧ - ٩٢ .

(٧) انظر الكتاب ١ : ٧٣ .

(٨) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٩) خشنت بصدره : أو غرت بصدره .

(الجواب عن كلمات الكوفيين :

بالنسبة لقول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال

فنقول : انما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل
الثاني لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ، أحدهما - أنه لو أعمل
الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا
متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه
يطلب القليل ، وذلك متناقض .

والثاني - أنه قال في البيت الذي بعده :

١٦ - ولكنما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني .

وأما قولهم : ان الفعل الأول سابق فوجب أعماله للعناية به ،
قلنا : هم وان كانوا يعنون بالابتداء الا أنهم يعنون بالمقابلة
والجوار أكثر .

وأما قولهم : لم أعملنا الثاني لأدنى الي الاضمار قبل الذكر ،
قلنا : انما حوزنا ما هنا الاضمار قبل الذكر ، لأن ما بعده بفسره ،
لأنهم قد استغنوا عن بعض الألفاظ عن بعض اذا كان في اللفظ دلالة
على المحذوف لعلم المخاطب ، قال تعالى : « والحافظين فوجهم
والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » (١٠) فلم يعمد الآخ
فدما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب ان
الثاني قد دخل فيه حكم الأول ، وقال تعالى : « ان الله يهدي من يشاء
وهداه (١١) فاستغنى عن ذكر خبر الأول من ذكر خبر الثاني ، لعدم
المخاطب ان الثاني قد دخل فيه ذلك (١٢) .

(١٠) الأحزاب : ٣٥ . (١١) التوبة : ٣ .

(١٢) انظر الانصاف ١ : ٩٢ ، ٩٣ .

(والمدقق فى مثل هذه المسألة يرى أن الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم ، قد عمل العامل الأول فى بعضها ، وعمل الثانى فى بعضها الآخر .

ومن هنا فقد تكافأ العاملان فى جواز الاعمال ، ولم يبق أحدهما أولى من أخيه ، فأما سبق الأول صاحبه ، وقرب الآخر من المعمول فلا يفيد ، فإنا نعلم أن الأفعال تعمل متقدمة على المعمول ومتأخرة عنه ، وتعمل متصلة بمعمولها ومفصلة منه ، وذلك كله واقع فى أفصح كلام ، فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربى يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربى يؤيد كل واحد منهما ، والأولى بعدم الترجيح فى مثل هذه القضية ، فإن لكل منهما مستندا من التحليل والقياس لا من الاستعمال العربى(١٣) .

(١٣) انظر تعليق الشيخ محيى الدين على شواهد الانصاف
١ : ٨٨ ، ٩٠ .

المبحث السادس

المجاورة فى باب الإضافة

ما يكتسبه المضاف بالمجاورة :

قد يكتسب المضاف المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث ،
ويشترط فى ذلك أمران :

الأول - أن يكون المضاف صالحا للحذف ، وإقامة المضاف اليه
مقامة مع صحة المعنى .

الثانى - أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه ،
أو كلاله .

فمن الأول قوله تعالى « فله عشر أمثالها » (١٤) ، فحذفت التاء
من (عشر) وهى مضافة الى الأمثال ، وهى مذكورة ، ولكن لما جاورت
الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه (١٥) .
وقال جرير :

١٧ - لما أتى خبر الزبير تضعضعت

مسور المدينة والجبال الخشع (١٦)

فألحق بالفعل (تضعضعت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو
(مسور) ولكن لما جاو (المدينة) المؤنثة اكتسب التانيث منها .

ومن ذلك أيضا قولهم : ذهب بعض أصابعه ، فـ (بعض) فاعل
(ذهبت) ولحقت فعله تاء التانيث ، لكونه بعض المضاف اليه ، فاكسب
المضاف وهو (بعض) التانيث من المضاف اليه ، وهو (الأصابع) لصحة

(١٤) الأنعام : ١٦٠ .

(١٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

(١٦) انظر الديوان ص : ٣٤٥ ، وفيه توافضت بدل تضعضعت .

الاستغناء بالأصابع عنه فتقول : ذهبت أصابعه ، تعبيراً بالكل عن
الجزء .

وقال الأعشى :

١٨ - وتشرق بالقول الذى قد أذعته

كما شرقت صدر القناة من الدم(١٧)

فالحق بالفعل (شرقت) تاء التانيث مع أن فاعله مذكر وهو (صدر)
والقياس (شرق) ، ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف
إليه وهو القناة اكتسب التانيث منه .

ومن الثانى قول ذى الرمة :

١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفها

أعاليها مر الرياح النواسم(١٨)

فقد الحق الشاعر بالفعل وهو (تسفه) علامة التانيث مع أن فاعله
مذكر وهو (مر) ، لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه ، والشرطان
موجودان ، لأن المضاف وهو (مر) كالبعض ، ويصح المعنى بحذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فتقول : تسفها الرياح .

ومن الثالث قوله تعالى : يوم تجدد كل نفس ما عملت من خير
محضراً ،(١٩) فقد الحق بالفعل وهو (تجدد) علامة التانيث وهى تاء

(١٧) (تشرق) و (شرقت) يقال : شرق فلان بالماء يشرق من باب
علم ، أى غص (القناة) الرمح ، وصدرها أعلاها الذى يلى السنان ، أى
يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول .
انظر الديوان ص : ١٨٣ - الأشعرونى ٢ : ٢٤٨ - الكتاب
١ : ٥٢ .

(١٨) تسفها : أمالت (أعاليها) جمع أعلى وهو الطرف العالى
(النواسم) جمع ناسمة وهو أول الريح حين تهب بلين ، وأراد من الرماح
الأغصان . والمعنى : أن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمایل ، فهن
بحاكين رماحاً أو غصوناً . مرت بها ريح فأمالتهن
انظر الديوان ص : ٦٩٥ .
(١٩) آل عمران : ٣٠ .

المضارعة مع أن فاعله مذكر وهو (كل) ، لأنه اكتسب التأنيث من انضمام
اليه وهو (نفس) ، ويصح المعنى بحذف المضاف وإقامة المضاف اليه
مقامه فتقول : يوم تجد نفس •

وقول عنتره :

٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة فترك كل حديقة كالدرهم (٢٠)

فقد لحقت الفعل وهو جادت تاء التأنيث مع كون فاعله مذكرا
وهو (كل) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو (عين) •
وقد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف اليه المذكر
كقول الشاعر :

٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى

وعقا، عاصى الهوى يزداد تنويرا (٢١)

فذكر (مكسوف) مع أنه خبر عن مؤنث وهو (انارة) ، لأنه اكتسب
التذكير من اضافته الى العقل المذكر •

وقيل : ان من ذلك قوله تعالى « ان رحمة الله قريب من

(٢٠) الضمير في (عليه) يرجع الى النبت في البيت السابق (عين)
سحابة تأتي من جهة العراق أو مطر أيام لا يقلع • (ثرة) كثيرة الماء
(حديقة) المراد بها هنا الأرض المرتفعة (كالدرهم) في الاستدارة
والبياض •

انظر الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

(٢١) (انارة) هو في الأصل مصدر قولك : انار القمر ونحوه اذا
اضاء (العقل) هو الغريزة التي بها يدرك الانسان الأشياء (مكسوف) هو
الوصف من قولك : كسفت الشمس بالبناء للمجهول اذا ذهب نورها •
(بطوع هوى) طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد •
والهوى : شهوة النفس وميلها الى ما تحبه ، وإراد بسبب انطلاقة
وراء شهوات نفسه الموبقة • والمعنى : اذا جرى الانسان وراء شهوات
نفسه ، وانطلق خلاق اغراضه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء ،
وغطى، علم، نوره الرباني الذي تقضيه عليه الطاعة •

انظر اوضح المسالك ٢ : ١٨١ - الأشموني ٢ : ٢٤٨ •

المحسنين» (٢٢) فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير من اضافتها الى لفظ الجلالة ، فأخبر عنها بقريب المذكر ، وكان القياس أن يقال : قريبة .

ورد هذا القول بقوله تعالى « لعل الساعة قريب » (٢٣) حيث ذكره بلا اضافة . فالأوجه أن التذكير في الآيتين لأجراء فعيل بمعنى ساعل مجرى فعيل بمعنى مفعول في أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث .

أو لكون فعيل على وزن المصدر كصهيل ، والمصدر يخبر به عن المذكر والمؤنث ، فكذا ما وازنه .

فان فقد الشرطان المذكوران لم يكتسب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف اليه فلا تقول : حضرت ابن زينب ، ولا قام امرأة محمد ، لأن المضاف لا يصلح للاستغناء عنه بالمضاف اليه ، ولا تقول : أعجبتني يوم العروبة (الجمعة) ، لأنه وإن صح الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه ، فتقول : أعجبتني العروبة فليس المضاف كلا ولا بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه ، لأن اليوم هو نفس العروبة .

وقال العكبري (٢٤) : (ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : قامت هند ، فلم يجيزوا حذف التاء اذا لم يفصل بينهما ، فان فصلوا بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما الا المجاورة وعدم المجاورة) (٢٥) .

(٢٢) الأعراف : ٥٦ .

(٢٣) الشورى : ١٧ .

(٢٤) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسن أصله من عكبر (بليدة على دجلة فوق بغداد) توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ وقد قارب الثمانين .

(٢٥) انظر التبيان ١ : ٤٢٢ .

المبحث السابع

المجاورة في باب الأحوال والأزمنة

من شرط الفعل اذا نصب ظرفا أن يكون واقعا فيه ، أو في بعضه ،
كقولك : صمت يوما ، وسرت فرس سخا ، وزرتك يوم الجمعة ، وجلست
عندك .

فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه
لا محالة .

وأحيانا ينصب الفعل الظرف ولا يكون واقعا فيه ، وإنما هو يقع
فيما يلي الظرف ولكن بسبب المجاورة الزمانية صارا كأنهما وقعا في
وقت واحد .

ومن ذلك قولهم : أحسنت إليه إذ أطاعني ، وأنت لم تحسن إليه في
أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه بعد تمامها ، ألا ترى أن الاحسان
مسبب عن الطاعة ، وهي كالعلة له ، ولا بد من تقدم وقت السبب على
وقت المسبب ، كما لا بد من ذلك مع العلة . لكنه لما تقارب الزمانان ،
وتجاورت الحالان في الطاعة والاحسان ، أو الطاعة واستحقاق
الاحسان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد كما أسلفنا .

والدليل على ذلك أن (لما) من قولك : لما أطاعني أحسنت إليه ،
أنما هي منصوبة بالاحسان ، وظرف له ، كقولك : أحسنت إليه وقت
طاعته ، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة ، وإنما كان الاحسان
عقب الطاعة ، أي بعد أن أطاعة ، لكن لما كان الثاني مسببا عن الأول
وتاليا له ، فاقتربت الحالان ، وتجاور الزمانان ، صار الاحسان كأنه
هو والطاعة في زمان واحد ، فعمل الاحسان في الزمان الذي يجاوز
وقته ، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه .

وقال ابن جني (١) :

(ولما اطرد هذا في كلامهم وكثر على السنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه الى ما تناعت حالاه ، وتفاوت زماناه ، وذلك كأن يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان : لما ساءت حاله حسنتها ، ولما اختلت معيشته عمرتها ، ولعله أن يكون بين هاتين الحالين السنة والسنتان .

فان قلت : فلعل هذا مما اكتفى فيه بذكر السبب ، وهو المعرفة بسوء حالة واختلال معيشته ، أما المسبب عنه وهو التغيير والاصلاح فيكون متراخيا ، فكأنه قال : لما عرفت اختلال حالة عمرتها .

قيل : ولو كان الامر على ذلك لما عدوت ما كنا عليه ، الا ترى انه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه في بلد واحد بل منزل واحد فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير له الشهر والشهران أو أكثر ، فكيف بمن بينه وبينه الشقة الشاسعة المحتاجة الى المدة المتراخية) .

وبعد هذا قال ابن جني (٢) : (وعلى هذا يتوجه عندي قول الله - سبحانه - « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون » (٣) .

وذلك أن تجعل (اذ) بدلا من قوله (اليوم) والا بقيت بلا ناصب . وجاز ابدال (اذ) وهو ماض في الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة ، لأنه لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب انما هو مسبب عن الظلم ، وكانت - أيضا - الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتناوبهما كالوقتتين المقتربين الدانيين المتلاصقين نحو :

١. كنت اليه إذ شكرني ، وأعطيته حين سألتني .
وهذا أمر استقر بيني وبين أبي على (٤) - رحمه الله - .

(١) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٢ .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

(٣) الزخرف : ٣٩ .

(٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي نشأ في بلاد فارس ، وتوفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ ، عن نيف وتسعين سنة .

وانما جاء هذا النحو فى الأزمنة دون الأمكنة من حيث كان كل جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، انما يلى الثانى الاول خلفا له ، وعوضا عنه ، فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك المكان ، لأن المكانين يوجدان فى الوقت الواحد ، بل فى أوقات كثيرة غير منقضية .

فلما كان المكان بل الأمكنة كلها تجتمع فى الوقت الواحد والأوقات كلها لم يقم بعضها مقام بعض ، ولم يجر مجراه ، فلهذا لا نقول : جلست فى البيت من خارج أسكفته (٥) ، وان كان ذلك موضعا يجاوز البيت ويماسه ، لأن البيت لا يعدم (٦) فيكون خارج بابه ، خالفا فى الوجود له ، كما يعدم الوقت فيعرض منه ما بعده (٧) .

(٥) أسكفة الباب : عتيقه .

(٦) يقصد بذلك أنك لا يصح أن تقول : جلست فى البيت من خارج عتيقه قاصدا بذلك الجلوس فى البيت ، وتكون عتبة البيت نائبة عن البيت فى الوجود ، لأن البيت موجود وعتيقه موجودة ، ويجتمعان فى الوقت (٧) أنظر الخصائص ٣ : ٢٢٤ .

الفصل الثالث

المجاورة في المسائل التصريفية

(م ٤ – دراسات نحوية)

المجاورة في المسائل التصريفية

لم يكن أثر الجوار قاصرا على الجانب النحوى فقط ، وانما تعداه ليشمل الجانب التصريفى أيضا .

ومن ذلك :

- ١ - الجوار بين الواو والكسرة .
- ٢ - الجوار بين عين الكلمة ولامها .
- ٣ - قلب الحرف للتناسب .
- ٤ - قلب الواو المجاورة للطرف همزة .
- ٥ - مجاورة الواو للضممة .

أولا - الجوار بين الواو والكسرة :

من ذلك قولهم : قنية ، وصبية ، وفلان من عليه الناس ، وهو ابن عمى دنيا ، وصبيان .

وأصل (قنية من قنوت ، وصبية من صبوت وكذا صبيان ، وعليه من علوت ، ودنيا من دنوت .

وقياسه : قنوة ، وصبوة وصبوان ، وعلوة ، ودنوا .

ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتبر الساكن حاجزا لضعفه .

ونظير هذا قولهم : أقتل ، أدخل حيث ضموا الهمزة لضممة العين ، ولم يعتدوا بالفاء حاجزا لسكونها فصارت الهمزة لذاك كأنها قبل العين المضمومة ، فضمت كراهة الخروج من كسر الى ضم (١) .

(١) انظر المنصف ٢ : ٢ .

ثانيًا - الجوار بين عين الكلمة ولامها :

ومن ذلك قولهم في صوم : صيم قال سيبويه (٢) (والواو تقلب ياء في فعل ، وذلك قولهم : صيم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، ونيم في نوم . لما كانت الياء اخف عليهم وكانت بعد ضمة ، شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجثي في جثو ، وعصى في عصو .

وقد قالوا ايضًا : صيم ونيم ، كما قالوا : عتي وعصى . ولم يتقبلوا في زوار وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو اذ كانت لاما وفيل اللام واو زائدة . وكلما تباعدت من اخر الحرف بعد شبهها (وقسويت) .

ومن أمثلة القلب في (فعل) قول الحادرة :

٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته

بادرت بلختها لرمسط جيع (٣)

يريد جوعا .

ثالثًا - قلب الحرف للتناسب :

من قلب الحروف قوله - عليه الصلاة والسلام - « ارجعن مأزورات غير مأجورات » (٤) . والأصل موزورات - بالواو - لأنه من الوزر .

(٢) انظر الكتاب ٤ : ٣٦٢ .

(٣) (معرض) - بضم الميم وفتح العين والراء المشددة - هو اللحم الملقى في العرصة للجفاف ، والعرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، والجمع العراض والعرصات . (المراحل) جمع رجل وهو القدر من النحاس .

والشاهد في قوله (جيع) فان أصله جوع ، لأنه من الأجوف الواوي فبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شذبت باللام لقربها من الطرف ، فأعلت كما تعمل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومع كثرتة التصحيح أكثر منه نحو : نوم وصوم .

انظر الخصائص ٣ : ٢١٨ - النصف ٢ : ٣ - الأشعموني ٤ : ٣٢٨ .

(٤) المذكور جزء من حديث ذكره ابن ماجه وتماه « خرج

=

فهمز الأول لتناسب همز الثانى ومشاكلته ، أى ارجعن وعليكن
الوزر لا الأجر .

وقولهم : انى لآتيه بالغداديا والعشايا هو لازدواج الكلام (٥) ،
كما قالوا : هنأتى الطعام ومرأى ، وانما هو امرأى (٦) .

رابعاً - قلب الواو المجاورة للطرف همزة :

من ذلك قولهم فى (أول) أوائل ، بقلب الواو الثانية همزة ،
لقربها من الطرف ، فاذا بعدت عن الطرف لا تقلب نحو : طواويس .

وهذا موضع من مواضع ابدال الواو والياء همزة وجوبا ، وهو
ان تقع احدهما ثانى حرفى علة توسطت بينهما ألف شبه مفاعن سواء
كان حرفا العلة واوين نحو : أوائل جمع أول .

وأصل هذا الجمع (أول) فأبدلت الواو الثانية همزة ، أم ياءين
نحو نيائف جمع نيف (وهو ما زاد على العقد الى العقد الثانى) من ناف
ينيف اذا زاد ، فياؤه أصلية ، وقيل من ناف ينوف ، فأصله : نيوف ،
اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء فى الياء .

أم كانا مختلفين نحو : سيائد جمع سيد ، وأصل الجمع سياود ،
ونحو بوائع جمع بائعة وأصل الجمع بوايع .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاذا نسوة جلوس فقال : ما يجلسكن ؟
قلن ننتظر الجناسزة قال : هل تغسلن ؟ قلن لا ، قال : هل تحملن ؟ قلن
لا ، قال : هل تدلين فيمن يدلى ؟ قلن لا ، قال : فارجعن مأزورات غير
مأجورات .

انظر سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١ : ٥٠٣ .
(٥) يقال : أتيتك غداة غد ، والجمع الغدوات مثل : قطاة
وقطوات .

وانظر الصحاح ٦ : ٢٤٤٤ .

(٦) هنأى ومرأى أى جعل عيشى مريئاً ، أى حمى المديشة
مستحسناً الا أن الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأى طلباً للمشكلة .
وانظر حاشية حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢ : ٣٠٣ .

ويشترط في بقاء هذه الهمزة أيضا أن تكون اللام حرفا صحيحا
غير همزة .

فان توسطت بينهما ألف شبه مفاعيل وجب تصحيح ثانى حرفى
العلة للبعده حينئذ عن الطرف ، كما فى طواويس جمع طاووس .

فلما كانت كل من الواو والياء قريبة من الطرف قلبتا همزة ، كما
لو وقعتا طرفين ، وذلك اذا تطرفت احدهما بعد ألف زائدة حقيقة نحو :
دعاء وسماء وبناء وفناء . والأصل : دعاو ، وسماو ، وبناء ، وفناى ،
فأبدلت الواو والياء فيهن همزة ، أو حكما بأن كان بعد احدهما تاء
تأنيث أو علامة تثنية عارضتان نحو : بناءة مؤنث بناء ، وكساءين
تثنية كساء (٧) .

خامسا - مجاورة الواو للضمة :

من ذلك قول جرير :

٢٣ - أخطب المؤقدين الى مؤسسى

وجعدة اذا أضياءهما الوقود (٨)

(٧) راجع الأشموني ٤ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والتبيان فى اعراب
القرآن ١ : ٤٢٣ .

(٨) البيت - لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن
عبد الملك الرواسي ، وموسى وجعدة : ولدا جرير ، وروى ابن جنى صدره
فى سر الصناعة أحب المؤقدين بصيغة أفعل التفضيل ، فيكون
(أحب) مبتدأ مضافا الى (المؤقدين) بالجمع ، و (موسى) خبره ، ورواه
فى الخصائص وفى شرح تصريف المازنى وفى المحاسب أحب
المؤقدان فتكون اللام فى جواب قسم محذوف و (حب) للمدح
والتعجب ، وأصلها حبب - بفتح العين - فعل متعد كقول غيلان
النهشلى :

فه الله أه لا تمره ما حسنته ولا كان أدن من عبيد ومشره .
ثم نقل الهمزة من الفعل - بالضم - للمدح لئلا يلاقى بنعم . و (المؤقدان)
فأعز حب ، (مؤسم وجعدة) هم المخصوص بالمدح و (الهم) بمعنى عذاب
و (أذ) ظرف متعلق بحب ، و (أضياءهما) بمعنى أثارهما وأظهراهما .
و (أضياء لائما) ، يقال : أضياء الشيء بمعنى أشعه ، والاسم الضياء .
و (الوقود) بالضم مصدر وقدت النار : أى اشتعلت ، و (الوقود)

=

(وى بهمز (المؤقدين) و (مؤسى) ، حكاة ابن جنى فى سر الصناعة(٩) عن أبى على ، قال : وروى قنبل عن ابن كثير(بالسوق) فهمة الواو(١٠) .

ووجه ذلك أن الواو ، وإن كنت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها ، فمن حيث همزت الواو فى نحو (أقتت) و (أجوة) ، لانضمامها كذلك كان همز الواو فى المؤقدين ومؤسى .

وقال فى المحتسب(١١) : همز الواو فى الموضعين جميعا من البيت . لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما .
والواو إذا انضمت ضمما لازما فهمزها جائز نحو (أقتت) فى وقتت ، و (أجوة) فى وجوه(١٢) ، ونظائر ذلك كثير .

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى(١٣) - بعد انشاد البيت :
(همز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، وإنما يجوز مثل هذا الغلط مذهب لسا يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يعتصمون

بالفتح الحطب الذى يوقد ، وقد روى هنا بالوجهين ، وأريد به هنا
وقود نار القرى ، كما هو عادة العرب ، يوقد الكريم منهم نارا على
موضع عال ليهتدى بها الى الغريب والمسافر فيأتى الى قراه . والشاعر
قد وصف ابنيه ونفسه بالكريم ، حيث جعل محبته لهما من حين
اشتعارهما بالكريم .

انظر شرح ديوان جرير ص : ١٧٤ - شرح شواهد الشافعية
٤ : ٤٢٩ .

(٩) انظر سر صناعة الاعراب ص : ٩٠ .
(١٠) من قوله تعالى « ردها على قطف مسح بالسوق والأعناق »
آية : ٣٣ من سورة ص .
(١١) ١ : ٨٤ .

(١٢) من مواضع ابدال الواو همزة جوازا ، أن تكون الواو
مضمومة ضمة لازمة غير مشددة سواء كانت أول الكلمة نحو : أجود
جمع وحه ، وأصله وجوه ، أم لم تكن أول الكلمة نحو : أدور جمع
دار ، وأدور جمع نار ، والأصل : أدور وأنور .
ونحو : سؤوق جمع ساق ، وقؤول مبالغة فى قائل .
(١٣) انظر النصف ١ : ٣١١ .

بها ، وانما يميلون الى طبائعهم ، فمن اجل ذلك قرأ الحسن البصرى
« وما تنزلت به الشياطين » (١٤) لأنه توهمه جمع التصحيح نحو :
الزيدون ، وليس منه .

وكذلك قراءته « ولا ادراككم به » (١٥) جاء به كأنه من درأته ،
وليس منه انما هو من دريت الشيء : علمت به .

وكذلك قراءة من قرأ « عادا لؤلى » (١٦) فهمز فهو خطأ منه بمنزلة
قول الشاعر :

لحب المؤقدان الى موسى

فهمز الواو الساكنة ، لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، ولهذا الغلط
فى كلامهم نظائر فاذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه .

(١٤) الشعراء : ٢١٠

(١٥) من قوله تعالى « قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراككم
به » من الآية : ١٦ من سورة يونس ، وانظر معانى الفراء ١ : ٤٥٩ .
(١٦) من قوله تعالى « وأنه اهلك عادا الاولى » آية : ٥٠ من
سورة النجم .

وفى البصر ٨ : ١٦٩ : وهمز قالون عين الاولى بدل الواو الساكنة ،
ولما لم يكن بين الضمة والواو حائل تخيل أن الضمة على الواو
فهمزها .

الفصل الرابع

القول بالمجاورة في القرآن الكريم

المبحث الأول

الجر على الجوار في العطف

ذهب كثير من العلماء الى أن خفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

ويرى فريق آخر أن العطف على الجوار ليس بممتنع أن يقع في القرآن الكريم ، بل أن ذلك وارد كثير .
ومن ذلك قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (١) .
فقد قرأ نافع وابن عامر ، والكسائي ، وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالخفض (٢) .

ومن هنا اختلفت كلمة العلماء في توجيه قراءة جر (الأرجل) أيكون الجر بسبب مجاورة (الرءوس) المجاورة ، وإن اختلف الحكم ، فيكون العطف على (الرءوس) من ناحية اللفظ والمعنى للغسل .
وهؤلاء هم الذين قالوا بجواز الجر على الجوار في العطف ، ومن باب أولى فهو جائز عندهم في النعت .

أم أن (الأرجل) معطوفة على (الرءوس) عطفًا حقيقيا باللفظ والمعنى ، وأما وجوب غسل الرجلين فيفهم ويؤخذ من اللغة وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - والاجماع .
وهؤلاء هم الرافضون لظاهرة الجر على الجوار في القرآن الكريم سواء كان ذلك في العطف أم في النعت .

(١) من الآية : ٦ من سورة المائدة .

(٢) انظر الكشف ١ : ٤٠٦ .

فممن قال بالرأى الأول : الزجاج ، والنحاس ، وأبو حيان
والألوسى .

وممن قل بالرأى الثانى : الفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش ،
والعسكبرى .

أولا - آراء المجيزين :

١ - قال أبو عبيدة (٣) فى مجاز القرآن : (وأرجلكم) مجرورة
بالمجرورة التى قبلها ، وهى مشتركة بالكلام الأول من المغسول .

والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى على الأول ، فكان موضعه :
واغسلوا أرجلكم (٤) .

وقال الأخفش (٥) فى معانى القرآن (٦) : « وأرجلكم » بالنصب ،
حيث رد الى الغسل فى قراءة بعضهم ، لأنه قال : « فاغسلوا
وجوهكم » .

وقال بعضهم : (وأرجلكم) على المسح ، أى وامسحوا بأرجلكم ،
وهذا لا يعرقه الناس . وقال ابن عباس : المسح على الرجلين يجزئ .

ويجوز الجر على الاتباع ، وهو فى المعنى الغسل ، نحو : هذا
جحر ضب خرب .

والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار ، ومثله قول العرب :

أكلت خبزا ولبنا ، واللبن لا يؤكل .

(٣) هو معمر بن المثنى ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفى بين سنة
٢٠٩ ، ٢١٣ .

(٤) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

(٥) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

(٦) انظر معانى القرآن ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

قال الشاعر :

٢٤ - ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً (٧)

وقال العكبري (٨) فى التبيان : (قريء (وأرجلكم) بالجر وهو مشهور - أيضاً - كشهرة النصب وفيها وجهان :

أحدها - أنها معطوفة على (الرءوس) فى الاعراب ، والحكم مختلف ، فالرءوس ممسوحة ، والأرجل مفسولة وهو الاعراب الذى يقال فيه هو على الجوار . وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرتة .

والوجه الثانى - أن يكون جر الأرجل بجار مصذوف تقديره :
وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز .

قال الشاعر :

٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا يبين غرابها (٩)

وقال زمير :

(٧) البيت لعبد الله الزبيري القرشى ، شاعر خبيث ، كان مؤذياً
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلسانه ، ثم أسلم واعتذر اليه .
والمعنى : متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً ، لأنه يقال : تقلد فلان سيفه
ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .
انظر معانى الأخفش ١ : ٢٥٥ - معانى الفراء ١ : ١٢١ -
الأمالى الشجرية ٢ : ٣٢١ .
(٨) هو أبو البقاء عبد الله الخريز بن الحسين توفى ببغداد
سنة ٦١٦ هـ .

(٩) قاله الأصوص الرياحى يهجو بنى يربوع ينسبهم الى الشؤم
وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة اذا ما فسد
ما بينهم ، فغرابهم لا ينبع الا بالبين والفرقة .
والشاهد فيه حمل (ناعب) على المعنى ، أى ليسوا بمصلحين
ولا ناعب .
انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - الخزانة ٢ : ١٤٠ .

٢٦ - بدالى أنى لست بمدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا(١٠)

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة(١١) .

والزمخشري(١٢) وان لم يصرح فى هذه الآية بالجر على الجوار
الا ان ظاهر كلامه يفيد ذلك ، فقد قال فى الكشف : (فان قلت : فما
تصنع بقراءة الجر ودخولها فى حكم المسح ؟ قلت : الأرجل من بين
الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة
الاسراف الذموم المنهى عنه ، فعطفت على الثالث المسحوح لا لتمسح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها .

وقيل (الى الكعبين) فجاء بالغاية امامة لظن ظان يحسبها
ممسوحة ، لان المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة(١٣) .

آراء المانعين :

قال الزجاج(١٤) فى معانى القرآن(١٥) : (قريء (وأرجلكم)
بالنصب ، وقد قرئت بالخفض ، وكلا الوجهين جائز فى العربية .

فمن قرأ بالنصب فالمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى
المرافق ، وأرجلكم الى الكعبين ، وامسحوا برءوسكم على التقديم
والتأخير ، والواو جائز فيها ذلك ، كما قال - جل وعز - « يا مريم
اقنتى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين »(١٦) .

(١٠) استشهد به سيبويه على صحة الحمل على المعنى فان معناه :
لست بمدرك ولا سابق .

والمعنى : أن الانسان لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا .

انظر الكتاب ١ : ٣٠٦ - ديوان زهير ص : ٢٨٧ .

(١١) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(١٢) هو محمود بن عمر جاد الله الزمخشري ، ولد بزمخشري بلد

بخوارزم توفى سنة ٥٣٨ هـ .

(١٣) انظر الكشف ١ : ٣٢٦ .

(١٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري ، ولقب بالزجاج ، لانه

كان يخرط الزجاج توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ .

(١٥) انظر معانى القرآن واعرابه للزجاج ٢ : ١٦٧ وما بعدها .

(١٦) آل عمران : ٤٣ .

والمعنى : واركعى واسجدى ، لأن الركوع قبل السجود .
ومن قرأ (وأرجلكم) بالجر عطف على الرؤوس ، وقال بعضهم :
نزل جبريل بالمسح والسنة الغسل (١٧) .
وقال بعض أهل اللغة : هو جر على الجوار .
فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله .
ويجوز (وأرجلكم) بالجر على معنى واغسلوا ، لأن قوله (الى
الكعبين) قد دل على ذلك كما وصفنا ، وينسق بالغسل على المسح
كقول الشاعر :

يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا (١٨)

المعنى : متقلدا سيفا وحاملا رمحا .

وكذلك قال الشاعر :

٢٧ - علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناهما (١٩)

المعنى : وسقيتها ماء باردا .

وقل النحاس (٢٠) فى اعراب القرآن (٢١) : (ذهب الأخفش
رأى عبدة (٢٢) الى أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل .

(١٧) يريد أن السنة هي التي بينت الغسل ، أما القرآن فجاء
بالمسح .
(١٨) البيت لعبد الله الزبيري ، وتقدم الكلام عنه عند الشاهد
رقم (٢٤) .

(١٩) يزوى قبيل صدره لما حططت الرجل عنها واردا
وعلفتها : أطعمتها وقدمت لها ما تأكله - تبنا : هو قصب الزرع
بعد أن يداس - شئت : بمعنى بدت - همالة : صيغة مبالغة أى انهمرت
وقاضت به وكثر نزوله منها - الرجل : متاع المسافر - واردا : أى
موافيا لما قصدت اليه بسفري وبالغا اياه .

انظر معاني الفراء ٣ : ١٢٤ - أوضح المسالك ٢ : ٥٦ .
(٢٠) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري توفى سنة ٣٢٧ هـ
بالقاهرة .

(٢١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٨٥ .

(٢٢) انظر مجاز القرآن ١ : ١٥٥ .

قال الاخفش : ومثله « هذا جحر ضب خرب » وهذا القول غلط
عظيم ونظيره الاقواء (٢٢) .

ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح
واجب على قراءة من قرأ بالخفض . والغسل واجب على قراءة من قرأ
بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين) .

وقال أبو حيان في البحر (٢٤) : (والظاهر من هذه القراءة اندراج
الأرجل في المسح مع الرأس . وروى وجوب مسح الرجلين عن ابن
عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الإمامية
من الشيعة .

ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار ، وهو
تأويل ضعيف جدا ، ولم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس على خلاف فيه
قد تقرر في العربية) .

وقال الألويسي (٢٥) : في روح المعاني (٢٦) : (قرأ نافع وابن عامر
والكسائي ويعقوب وحفص (وأرجلكم) بنصب اللام .

وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم (وأرجلكم) بخفض
اللام .

ومن هنا اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما .

قال الإمام الرازي (٢٧) : نقل القفال في تفسيره عن ابن عباس
 وأنس ابن مالك وعكرمة والشعبي أن الواجب فيها المسح ، وهو مذهب
الإمامية .

(٢٣) هو اختلاف حركة الروى المطلق بالضم والكسر .

(٢٤) انظر البحر المحيط ٣ : ٤٣٧ .

(٢٥) هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألويسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ .

(٢٦) ٦ : ٧٣ وما بعدها إلى ص : ٧٨ .

(٢٧) هو أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الطبرستاني الأصل
الشافعي المذهب المفسر المتكلم الأصولي توفي في سنة ٦٠٦ هـ .

وقال جمهور الفقهاء والمفسرين: فرضهما الغسل .

وجبة القائلين بالمسح قراءة الجر ، فانها تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرءوس فكما وجب المسح فيها وجب المسح على الأرجل .
وقول من قال : ان الواجب فى الأرجل الغسل - وانما جرت على الجوار - باطل من وجوه :

أولها - أن الجر على الجوار معدود من اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه .

وثانيها - أن الجر انما يصار اليه حيث حصل الأمن من الالتباس ، وفى الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .

وثالثها - أن الجر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب .

ومن العلماء من ردوا قراءة النصب الى قراءة الجر ، فقالوا : انها تقتضى المسح أيضا ، لأن العطف حينئذ على الرءوس لقريه فيتشاركان فى الحكم ، وهذا مذهب مشهور للنفاة

ثم قال الامام (٢٨) : واعلم أنه لا يمكن الجواب عن هذا الا من وجهين :

الأول - أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل اقرب الى الاحتياط ، فوجب المصير اليه ، وعلى هذا يجب القطع بأن غسل الأرجل يقوم مقام مسحها .

والثانى - أن فرض الأرجل محدود الى الكعبيين ، والتحديد انما جاء فى الغسل لا فى المسح .

والقراءتان متواترتان باجماع الفريقين بل باطباق أهل الاسلام

(٢٨) يعنى : الفخر الرازى ، وانظر التفسير الكبير ١٠ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

كلهم • ومن القواعد الأصولية عند الطائفتين أن القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلهما حكم آيتين ، فلا بد لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولا مهما أمكن ، لأن الأصل في الدلائل الأسماـل دون الإهمال كما تقرر عند أهل الأصول •

ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما ، فإن لم يتيسر لنا الترجيح بينهما فنتركهما ونتوجه الى الدلائل الأخرى من السنة •

وقد ذكر الأصوليون أن الآيات إذا تعارضت بحيث لا يمكن التوفيق تم الترجيح بينهما يرجع الى السنة ، وأن تعارضت السنة كذلك نرجع الى أقوال الصحابة وأهل البيت ، أو نرجع الى القياس عند القائلين بأن قياس المجتهد يعمل به عند التعارض •

فلما تأملنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بقواعدنا من وجهين :

الأول - أن يحمل المسح على الغسل كما صرح به أبو زيد الأنصاري (٢٩) وغيره من أهل اللغة ، فيقال للرجل إذا توضأ تمسح ، ويقال : مسح الله تعالى ما بك أى أزال عنك المرض ، ومسح الأرض المطر إذا غسلها •

فاذا عطفت الأرجل على الرؤوس في قراءة الجر لا يتعين كونها ممسوحة بالمعنى الذى يدعيه الشيعة •
واعترض على ذلك من وجوه :

أولها - أن فائدة اللفظين فى اللغة والشرع مختلفة ، وقد فرق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحدا ؟

وثانيها - أن الأرجل إذا كانت معطوفة على الرؤوس ، وكان الفرض فى الرؤوس المسح الذى ليس يغسل بلا خلاف - وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز •

(٢٩) هو سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري كان كثير الرواية عن العرب ، ونوادره مشهورة توفى سنة ٢١٥ هـ •

وثالثها - أنه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر أنه - صلى الله عليه وسلم غسل رجله ، لأنه على هذا يمكن أن يكون مسحها ، فسمى غسلا .

ورابعها - أن استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسحت للصلاة لا يجدى نفعا ، لاحتمال أنهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسلت للصلاة ، لأن ذلك يوهم الغسل ، قالوا بداهة : تمسحت لأن المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا ، فتجاوزوا بذلك تعويلا على فهم المراد ، وذلك لا يقتضى أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل .

وأجيب عن الأول - بأننا لا ننكر اختلاف فائدة اللفظين لغة وشرعا ، ولا تفرقة الله تعالى بين المغسول والممسوح من الأعضاء ، لكننا ندعى أن حمل المسح على الغسل فى بعض المواضع جائز ، وليس فى اللغة والشرع ما ياباه ، على أنه قد ورد ذلك فى كلامهم .

وعن الثانى - بأننا نقدر لفظ امسحوا قبل أرجلكم - أيضا - وإذا تعدد اللفظ فلا بأس بأن يتعدد المعنى ولا محذور فيه .

وقد نقل شارح زبدة الأصول من الامامية أن هذا القسم من الجمع يبين الحقيقة والمجاز جائز بحيث يكون ذلك اللفظ فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى ، وفى المعطوف بالمعنى المجازى .

وقالوا فى آية « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابرى سبيل » (٣٠) .

ان الصلاة فى المعطوف عليه بالمعنى الحقيقى الشرعى - وهو الأركان المخصوصة - وفى المعطوف بالمعنى المجازى وهو المسجد ، فإنه محل الصلاة .

وبذلك فسر الآية جمع من مفسرى الامامية وفقهائهم ، وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل فى التحقيق ، ويكون المسح المتعلق بالرموس بالمعنى الحقيقى ، والمسح المتعلق بالأرجل بالمعنى المجازى .

(٣٠) النساء : ٤٣ .

ولا يشكل أن في الآية حينئذ إيهاما - ويبعد وقوع ذلك في التنزيل - لانا نقول : ان الآية نزلت بعدما فرض الوضوء ، وعلمه - عليه الصلاة والسلام - روح القدس اياه في ابتداء البعثة بسنين ، فلا بأس أن يستعمل فيها هذا القسم من الإيهام ، فان المخاطبين كانوا عارفين بحقيقة الوضوء ولم تتوقف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية .

ولم تنزل الآية لتعليمهم ، بل سوقها لإبدال التيمم من الوضوء والغسل في الظاهر ، والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشيع .

وعن الثالث - بأن حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داع ، فكيف يسقط الاستدلال ؟ سبحانه الله تعالى هذا هو العجب العجيب .

وعن الرابع - بأننا لا نسلم أن العدول عن تغسلت لإيهامه الغسل ، فان تمسحت يوهم ذلك أيضا بناء على ما قاله من أن المغسول من الأعضاء ممسوح أيضا ، سلمنا ذلك لكننا لم نقصر في الاستشهاد على ذلك ويكفي مسح الأرض المطر في الفرض .

الوجه الثاني - أن يبقى المسح على الظاهر ، وتجعل الأرجل على تلك القراءة معطوفة على المغسولات ، كما في قراءة النصب ، والجر للمجاورة .

وقد سبق رد هذا قول عند بداية كلام الألوسي المتقدم .

وبعد ... فإنا أرى أن ما ذهب إليه الزجاج والنحاس وأبو حيان والألوسي - من وجوب تنزيله كلام الله تعالى عن مثل ظاهرة الجر على الجوار في العطف - هو الحق الذي يجب أن نتبعه ، فان القرآن الكريم ما ينبغي أن يقال في شأنه مثل ذلك .

ثم ان الجر على الجوار انما يصادر اليه حيث حصل الأمن من اللبس ، وفي الآية الأمن من اللبس غير حاصل ، فقد يوهم بأن الأرجل ممسوحة لا مغسولة .

وجمهور العلماء على أن الجر على الجوار انما يكون بدون حرف

العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب ، إذ أن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة .

وعلى ذلك فإن قراءة من قرأ (وارجلكم) بجر اللام ، إنما هي بالعطف على قوله (برءوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل .
وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل .

وكان أبو زيد من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من شيوخ سيبويه .

والذي يدل على ذلك قولهم : تمسحت للصلاة أي فوضأت والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول .

والسر في ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ، فلذلك سمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً .

والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح .

وقيل بالجر على الجسوار في العطف في « وحور عين » من قوله تعالى :

« والسابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ثلة من الأولين وقليل من الآخرين على سرن موضونة متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين » (٣١) .

في النشر (٣٢) : قرأ الجمهور برفع (وحور عين) وقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي بخفض الاسمين .

(٣١) آية : ١٠ - إلى ٢٢ من سورة الواقعة .
(٣٢) انظر طيبة النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥٤ .

وبسبب قراءة الخفض وقع الخلاف بين العلماء ، فمنهم من قال :
ان قوله تعالى (وحرور عين) بالجر معطوفة على قوله (بأكواب) فيكون
الجر على الاتباع فى اللفظ ، وإن اختلف المعنى ، وهذا هو الجسر على
الجوار ، ومن ذهب الى ذلك الفراء والعكبري .

ومنهم من قال بعطف (وحرور عين) على (جنات) فيكون العطف
باللفظ والمعنى ، وعليه فالمسألة ليست من باب المجاورة .
ومن هؤلاء الزمخشري فى أحد قوليه ، والألوسي .

أولا - القائلون بالعطف على اللفظ دون المعنى :

قال الفراء فى معانى القرآن : قرأ أصحاب عبد الله (وحرور عين) .
بالجر ، وهو وجه العربية ، وإن كان أكثر القراء على الرفع ، لأنهم
هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن ، فرفعوا على قولك : ولهم
حور عين ، أو عندهم حور عين .

والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله ، وإن لم يحسن فى آخره
ما حسن فى أوله ، أنشدنى بعض العرب :

٢٨ - إذا ما الغاينيات برزن يوما

وتزجن الحواجب والعيسونا (٣٣)

٣٣ -

فالعين لا تزجج وإنما تكحل ، فردها على الحواجب ، لأن المعنى
يعرف .

وأنشدنى آخر :

ولقيت زوجك فى الوغى متقلدا سيفا ورمحا (٣٤)

(٣٣) البيت للراعى النعميرى ، وانظر الدرر اللوامع ١ : ١٩١ .

(٣٤) يروى الشطر الأول هكذا

يا ليت زوجك قد غدا

والبيت لعبد الله الزبيرى ، وتقدم الكلام عنه عند الشاهد

رقم (٢٤) .

وأنشدني بعض بني دبير :

علفتها تبنا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها (٣٥)

والماء لا يعتلف ، إنما يشرب ، فجعله تابعا للتبن .

ولقد كان ينبغي لمن قرأ « وحوور عين » بالرفع - أن يقول (وفاكهة ولحم طير) ، لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما ، فلا يطاف الا بالخمير وحدها (٣٦) .

وقال العكبري في التبيان عند اعراب هذه الآية (قوله تعالى « وحوور عين » على قراءة الجر معطوف على قوله (بأكواب وأباريق) . والمعنى مختلف اذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحوور عين) .

ثانيا - القائلون بالعطف على اللفظ والمعنى :

قال الزمخشري في الكشاف (٣٧) : (قرىء (وحوور عين) بالرفع على وفيها حور عين ، وبالجر عطا على (جنات النعيم) كأنه قال : هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحوور .

أو على (أكواب) لأن معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب) .

وقال الألوسي في روح المعاني (٣٨) : (وقرأ السلمي والحسن والأعمش والكسائي (وحوور عين) بالجر .

وخرج على العطف على (جنات النعيم) وفيه مضاف محذوف ، كأنه قيل : في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور .

ونذهب الى العطف المذكور الزمخشري ، وتعقبه أبو حيان فقال : فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعبءه ببعض ، وهو فهم أعجمي . وليس كما قال كمالاتي (يخفى) .

(٣٥) تقدم الكلام عنه عند الشاهد رقم (٢٧) .

(٣٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣٧) انظر الكشاف ٤ : ٥٤ .

(٣٨) انظر روح المعاني ٢٧ : ١٣٨ .

وما ذهب اليه الزمخشري والألوسی من أن قوله تعالى (وحوور عين)
- بالجر - قد عطف على قوله (جنات النعيم) هو الراجع .

وذلك لما يأتي :

أولا - أن العطف في مثل هذه الحالة يكون باللفظ والمعنى ، وعليه
فلسنا بحاجة الى تقدير وتأويل .

ثانيا - أن العطف على قوله تعالى (بأكواب وأباريق) إنما يكون
في اللفظ دون المعنى ، لأن الولدان لا يطوفون بهن طوافهم بالأكواب .

ثالثا - إذا كان الجمهور قد رفضوا الجر على الجوار في قوله
(وأرجلكم) .

من قوله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين)(٣٩)
وذلك بسبب وجود حاجز بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الواو .

فمن باب أولى يكون عطف (وحوور عين) - بالجر - على (بأكواب
وأباريق) أشد امتناعا ، إذ أن الفاصل هنا أكثر من جملة ، وهو مانع من
الجر على جوار ، أو على الأقل يضعفه .

ما يندرج تحت حكم المجاورة :

مما يعطى حكم المجاورة ، صرف ما لا ينصرف للتناسب ومن ذلك
قوله تعالى :

« انا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيرا »(٤٠) .

قال النحاس(٤١) : (والحجة لمن نون (سلاسلًا) ما حكاه الكسائي
وغيره من الكوفيين أن العرب قد تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل
منك(٤٢) فهذه حجة .

(٣٩) من الآية : ٦ من سورة المائدة .
(٤٠) آية : ٤ من سورة الانسان .
(٤١) انظر اعراب القرآن للنحاس ٣ : ٥٧٣ .
(٤٢) يريت (أفعل التفضيل) .

وحجة أخرى أن بعض أهل النظر يقول : كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل كلام العرب .

وحجة ثالثة - أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني) .

وقال الزمخشري (٤٣) : (وقرىء (سلاسل) بالتثنية ، وفيه وجهان : أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب القراءة التثنية ممن ضرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف) .

وقال الألويسي (٤٤) : (وقرىء نافع والكسائي وأبو بكر والأعمش (سلاسل) بالتثنية وصلا ، وبالألف المبدله منه وقفا .

وبعد ذلك اعترض على الزمخشري الذي جاز وجهين في التثنية :

أحدهما - أن تكون هذه النون بدلا عن حرف الاطلاق ، ويجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني - أن يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ، ومن لسانه على صرف غير المنصرف .

وقد ضعف الألويسي الوجهين السابقين :

أما الأول - فإن الإبدال من حروف الاطلاق في غير الشعر قليل كيف وضع إليه إجراء الوصل مجرى الوقف .

وأما الثاني - ففيه تجويز القراءة بالتثنية دون سداد وجهها في العربية .

والوجه : أنه لقصد الازدواج والمشاكلة) .

(٤٣) انظر الكشاف ٤ : ١٩٥ .

(٤٤) انظر روح المعاني ٢٩ : ١٥٣ .

المبحث الثانى

الجر على الجوار فى النعت

الجر على الجوار فى النعت فى القرآن محل خلاف - أيضا - بين العلماء ، فمنهم من أجازة ، ومنهم من منعه .

فمن أجاز : الفراء والعكبرى ، ومن منع ابن جنى والنحاس والألوسى .

ومن الآيات التى ظاهرها يفيد الجر على الجوار فى النعت قوله تعالى :

« والى مدين اخامع شعبيا قال يا قوم اعبدوا الله ما لکم من اله غيره ولا تنقصوا المکیال والمیزان انى اراکم بخیر انى

اخاف علیکم عذاب يوم محیط » (١) .

قال العکبرى (٢) : (ومن الجوار فى الصفات قوله « عذاب يوم محیط » واليوم ليس بمحیط ، وانما المحيط العذاب) .

وقال الألوسى (٣) : (والحاصل أن احاطة اليوم تدل على احاطة كل ما فيه من العذاب ، وأما احاطة العذاب على قوم فقد يكون بأن يصيب كل فرد منهم نوعا من انواع العذاب .

وأما فيما نحن فيه ، فيدل على احاطة انواع العذاب المشتمل عليها اليوم بكل فرد . ولا شك فى ابلغية هذا .

وقال بعض المحققين فى بيان ابلغية : ان اليوم زمان لجميع

(١) هود : ٨٤ .

(٢) انظر التبيان ١ : ٤٢٣ .

(٣) انظر روح المعانى ١٢ : ١١٥ .

الحوادث ، فيوم العذاب زمان جميع أنواع العذاب الواقعة فيه ، فإذا كان محيطاً بالمعذب فقد اجتمع أنواع العذاب له .

ومن ذلك قول الشاعر :

٢٩ - ان المروءة والسماحة والنسبى

فى قبسة خسريت على ابن الحشرج

فان وقوع العذاب فى اليوم ، كوجود الأوصاف فى القبة .

وجعل اليوم محيطاً بالمعذب كضرب القبة على المدوح ، فكما أن هذا كناية عن ثبوت تلك الأوصاف له كذلك ذاك كناية عن ثبوت أنواع العذاب للمعذب) .

وقال الزمخشري(٤) : (فان قلت : وصف العذاب بالاحاطة ابلغ أم وصف اليوم بها ؟

قلت : بل وصف اليوم بها ، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه كما اذا احاط بنعيمه) .

وقال تعالى « مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف لا يقدرُونَ مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد » (٥) .

قال الفراء(٦) : (وقال تعالى « فى يوم عاصف » فجعل العصف تابعا لليوم فى أعرابه ، وإنما العصف للريح ، وذلك جائز على جهتين :

أحدهما - أن العصف وان كان للريح فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، فجاز أن تقول : يوم عاصف ، كما تقول : يوم بارد ، ويوم حار ، وقد أنشدنى بعضهم :

(٤) انظر الكشاف ٢ : ٢٨٥ .

(٥) آية : ١٨ من سورة إبراهيم .

(٦) انظر معانى الفراء ٢ : ٧٣ وما بعدها .

٣٠ - يومين غيمين ويوما شمسا

- فوصف اليومين بالغيمين ، وانما يكون الغيم فيهما
- والوجه الآخر - أن يريد في يوم عاصف الريح ، فتحذف الريح ، لأنها قد ذكرت أول الكلمة

قال الشاعر :

فيضحك عرفان الدروع جلودنا

- إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف
- يريد كاسف الشمس فهذان وجهان

- وأن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض
- الخفض إذا أشبهه

- وقال العكبري (٧) : (ومن الجوار في الصفات قوله تعالى « في يوم عاصف » واليوم ليس بعاصف ، وانما العاصف الريح)

- وقال النحاس (٨) : (قوله تعالى « في يوم عاصف » على النسب عند البصريين بمعنى ذى عاصف ، ثم ذكر قول الفراء المتقدم ، وجوازه أن يكون (عاصف) صفة ليسوم بمعنى في يوم عاصف ، أو صفة للريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته أعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض

- وبعد ذلك رد النحاس على كلام الفراء المتقدم قائلا : هذا مما لا ينبغي أن يحمل كتاب الله - جل وعز - عليه

- وقد ذكر سييويه أن هذا من العرب غلط ، واستدل بأنهم إذا ثنوا قالوا : هذان جحرا ضب خربان ، لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد

(٧) انظر التبيان ١ : ٤٢٣

(٨) انظر أعراب القرآن للنحاس ٢ : ١٨١

وقال الألوسي (٩) : (وقيل : ان (عاصف) صفة (الريح) الا انه جر على الجوار .

- وفيه انه لا يصح وصف الريح به ، لاختلافهما تعريفا وتنكيلا .
- ومن الجر على الجوار في الصفة قوله تعالى :
- « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » (١٠) .

وقد اختلفت كلمة الفراء حول هذه الآية ، فعندما كان في معرض الحديث عن معنى قوله تعالى «اشتدت به الريح في يوم عاصف» (١١) أجاز جر (عاصف) على الجوار ، وان كانت صفة للريح ، وأضاف قائلا : ومما يرويه نحويونا الاولون ان العرب تقول : هذا حجر ضرب خرب بجر (خرب) والوجه الرفع .

ثم استدل على ذلك بقوله : وقد ذكر عن يحيى بن وثاب انه قرأ « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » فخفض (المتين) وبه اخذ الأعمش ، والوجه ان يرفع (المتين) (١٢) .

ويفهم من استدلال الفراء المتقدم انه أجاز أن يكون (المتين) بالجر صفة لقوله تعالى (الرزاق) وكان حقها الضم الا انها جرت مجاورتها المجرور .

وعندما تكلم عن قوله تعالى « ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » وجدناه لم يتعرض لظاهرة المجاورة ، ووجه قراءة جر (المتين) على انها صفة لقوله تعالى (القوة) .

قال الفراء في معاني القرآن (١٣) : (قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالمخفض جعله من نعت (القوة) وان كانت أنشئ في اللفظ ، فانه ذهب الى الحبل والى الشيء المقتول .

(٩) انظر روح المعاني ١٣ : ٢٠٤ .

(١٠) آية : ٥٨ من سورة الذاريات .

(١١) من الآية : ١٨ من سورة ابراهيم .

(١٢) انظر معاني الفراء ٢ : ٧٥ .

(١٣) انظر معاني الفراء ٣ : ٩٠ .

أنشدنى بعض العرب :

٣١ - لكل دهر قد لبست أثوبا من ربطة واليمنة المعصبا (١٤)

فجعل المعصب نعتا لليمنة ، وهى مؤنثة فى اللفظ ، لأن اليمنة
ضرب وصنف من الثياب فذهب اليه) .

وقال ابن جنى (١٥) : (قرأ يحيى والأعمش « ذو القوة المتين »
ويحتمل أمرين :

أحدهما - أن يكون وصفا للقوة فذكره على معنى الحبل ، يريد
قوى الحبل ، لقوله « فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها » (١٦) .

والآخر - أن يكون أراد الرفع وصفا للرزاق ، إلا أنه جاء على لفظ
القوة لجوارها إياه على قولهم : هذا جحر ضب خرب .

وعلى أن هذا فى النكرة - على ما فيه - أسهل منه فى المعرفة ،
وذلك أن النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فيقدر قوة حاجتها اليها تتشبهت
بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جحر ضب خرب ، لقوة حاجة النكرة الى
الصفة .

فأما المعرفة فتقل حاجتها الى الصفة فبسبب ذلك لا يسوغ التشبهت
بما يقرب منها لاستغنائها فى غالب الأمر عنها ، ألا ترى أنه قد كان
يجب ألا توصف المعرفة ، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد ،
فجاز وصفها ، وليس كذلك النكرة ، لأنها فى أول وضعها محتاجة الى
الصفة لابهامها .

(١٤) قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل : حميد بن ثور ،
ويروى عجزه :

حتى اكتسى الرأس قناسا أشسها
و (الربطة) الملاعة اذا كانت قطعة واحدة . والمعصب : المعمم الذى
يحيط بالرأس .

وانظر الأشمونى ٤ : ١٢٢ .

(١٥) راجع المحتسب ٢ : ٢٨٩ .

(١٦) من الآية : ٢٥٦ من سورة البقرة .

فن قلت : ان (القوة) مؤنثة ، و (المتين) مذكر فكيف جاز أن تجريها عليها على الخلاف بينهما ؟ !

قيل : قد تقدم أن القوة هنا انما المفهوم منها الحبل على ما تقدم ، فكأنه قال : ان الله هو الرزاق ذو الحبل المتين وهذا واضح .

وأیضا فان (المتين) فعيل ، وقد كثر مجيء فعيل مذكرا وصفا للمؤنث، كقولهم : حلة خصيف (١٧) ، وناقحة حسير (١٨) .

وقال الألوسی (١٩) : (وقرأ الأعمش وابن وثاب (المتين) بالجر . وخرج على أنه صفة (القوة) .

وجاز ذلك مع تذكيره ، لتأويلها بالافتقار ، أو لكونه على زنه المصادر التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ، أو لاجرائه مجرى فعيل بمعنى مفعول) .

وبعد . . . فقد عرضنا اقوال العلماء فيما يتعلق بالجر على الجوار في النعت ، وعرفنا أن منهم من أجاز ، ومنهم من منع .

وانا أؤيد وأرجح رأى من منع على أساس ان الجر على الجوار لا ينبغي أن يكون في كلمات الله — عز وجل — .

وايضا فان المعنى يكون واضحا وظاهرا من غيب اللجوء الى مثل هذه الظاهرة ، ففي الآيات المتقدمة اذا جعلنا (محيط) في الآية الاولى صفة لقوله تعالى (يوم) فان الكلام يكون صحيحا ، بل ان ذلك ابلغ من جعله صفة للعذاب ، كما تقدم .

وكذا يصح لنا أن نجعل (عاصف) في الآية الثانية صفة لقوله (يوم) فان اليوم يوصف به ، لأن الريح فيه تكون ، أو أن يجعل (عاصف) على النسب بمعنى ذى عاصف .

(١٧) حلة خصيف : ذات لونين : أبيض وأسود .

(١٨) ناقحة حسير : مجعدة .

(١٩) انظر روح المعاني ٢٧ : ٢٤ .

وفى الآية الثالثة يصح المعنى بجعل (المتين) على قراءة الجر صفة
لقوله تعالى (القوة) على أن (القوة) بمعنى الحبل ، أو بمعنى الاقتدار ،
أو كونه من الأوصاف التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، أو لأجرائه مجرى
فعل بمعنى مفعول .

وبالإضافة الى ما تقدم نجد أن (الريح) معرفة ، و (عاصف) نكرة ،
والمعرفة لا توصف بنكرة .

المبحث الثالث

الجوار بين الواو والضمة

يترتب على مجاورة الواو للضمة التي قبلها قلب الواو همزة - جوازا - على تقدير أن هذه الواو لما جاورت المضموم فكأن الضمة فيها . والنحاة يبدلون من الواو المضمومة همزة ، كما قالوا في وجوه أجوه ، وهذا قياس نحوي محل اتفاق بين جمهور العلماء ، فما جاء منه في القرآن يكون مقبولا وسائغا .

ومن الآيات التي وردت في ذلك :

قوله تعالى :

«الذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة

هم يوقنون» (١) .

قال النزمشري (٢) : (قرأ أبو حية النميري (يوقنون) بالهمزة ، جعل الضمة في جار الواو ، وكأنها فيه ، فقلبها قلب واو (وجوه)) .

وقال أبو حيان (٣) : (قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء ، وهي مبدلة من ياء ، لأنه من أيقن .

وقرأ أبو حية النميري بهمزة ساكنة بدل الواو ، وذكر أصحابنا أن هذا يكون في الضرورة . ووجه هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت المضموم فكأن الضمة فيها ، وهم يبدلون من الواو المضمومة همزة فقد

(١) آية : ٤ من سورة البقرة .

(٢) الكشف ١ : ١٣٨ .

(٣) البحر ١ : ٤٢ .

قالوا فى وجوه و وقتت : أجوه و أقتت ، فأبدلوا من هذه همزة ان قدروا الضمة فيها) .

وقال الالوسى(٤) : (وقرأ النميرى (يؤقنون) بهمزة ساكنة بدل الواو . وشاع عندهم أن الواو اذا ضمت ضمة غير عارضة ، كما فصل فى العربية يجوز ابدالها همزة ، كما قيل فى وجوه جمع وجه (أجوه) .

فلعل الابدال هنا مجاورتها للمضموم فأعطيت حكمة) .
ومن ذلك قوله تعالى :

« ردها على فطفق مسحاً بالسوق والأعناق »(٥) .

قال الزمخشري(٦) : (من ترأ (بالسوق) فقد جعل الضمة فى السدين كأنها فى الواو للتلاصق ، كما قال الشاعر :

أحب المؤمنين الى مؤسى(٧)

وقال الالوسى(٨) (قرأ ابن كثير (بالسوق) بهمزة ساكنة ، قال أبو على : وهى ضعيفة لكن وجهها فى القياس أن الضمة لما كانت تلى الواو قدر أنها عيلها كما يفعلون بالواو المضمومة حيث يبدلون همزة .
ووجهها من القياس أن أباحية النميرى كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة) .

وأنا أرى أن همز الواو فى المواضع المتقدمة جائز ومتفق مع القياس، وهذا ما ذهب اليه الجمهور ، فلعل الابدال هنا بسبب مجاورة الواو الضمة وكانوا ينشدون فى هذا المعنى قول الشاعر :

-
- (٤) انظر روح المعانى ١ : ١٢٢ .
(٥) آية : ٣٣ من سورة ص .
(٦) انظر الكشاف ٢ : ٣٧٤ .
(٧) المذكور صدر بيت تقدم الكلام عليه عند الشاهد رقم (٢٣) .
(٨) انظر روح المعانى ٢٣ : ١٩٨ .

٣٢ - قد يؤخذ الجار يظلم الجار(٩)

وبعد ٠٠٠ فأرجو أن أكون قد وفقت في اعطاء هذا الموضوع
حقه من البحث والمناقشة ، فان أكن كذلك فبتوفيق الله ، وان تكن الأخرى
فحسبى في ذلك اننى بشر أطمع في رحمة الله ، انه نعم المولى ونعم
المجيب .

(٩) المذكور رجز أنشده أبو على وقال في الخصائص ٢ : ١٧١
(يحكى أن أعرابيا أراد امرأة له ، فقالت له : انى حائض ، فقال فإين
الهنّة الأخرى ، فقالت له اتق الله ، فقال :
كلا و رب البيت ذى الاستار لأهتكن خلق الحتار
قد يؤخذ الجار بجرم الجار
والهنّة : المرأة - الحتار : حلقة الدين ')

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد :

- ٣١ - لكل دهر قد لبست أثوبا
من ربطة واليمنة العصبيا
- ٨ - يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب
- ٢٩ - ان المروءة والسماحة والندى
فى قبسة ضربت على ابن الحشرج
- ١٢ - كأنما ضربت قدام أعينها
قطننا بمستحصد الأوتار محلولج
- ٢٤ - يا ليت زوجك قد غدا
متقلدا سيفا ورمحا
- ٢٣ - احب المؤقنين الى مؤسى
وجعدة اذا أضاءهما الوقود
- ٦ - فجئت اليه والرماح تنوثة
كوقع الصياصى فى النسيج الممدد
- فدافعت عنه الخيل حتى تبددت
وحتى علانى حالك اللون أسود
- ٢١ - انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
- ١٢ - لعب الرياح بها وغيرها
بعدى سسوافى المور والقطر

وقم الشاهد :

- ١٧ - لما أتى خبر الزبير تضعضعت
سور المدينة والجبال الخشع
- ٢٢ - ومعرض تغلى المراحل تحته
بادرت طبختها لرهط جيع
- ٢ - ويضحك عرفان الدروع جلودنا
إذا جاء يوم مظلّم الشمس كاسف
- ٩ - السالك الثغرة اليقظان كالنّها
مشى الهلوك عليها الذيعل الضحل
- ٧ - كأن أبانا فى عسراذين وبسله
كبير الناس فى يحساد زميل
- ١٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفانى - ولم أطلب - قليل من المال
- ١٠ - حتى تهجر فى الرواح وماجها
طلب المعقب حقه المظلوم
- ١٥ - ولكن نصفا لو سببت وسبني
بنو عبد شمس من مناف وهاشم
- ١٨ - وتشرق بالقول الذى قد انعته
كما شرفت صدر القناة من الدم
- ١٩ - مشين كما اهتزت رماح تسفحت
أعاليها مر السرياح النواسم
- ٢٠ - جادت عليه كل عين ثرة
فترك من كل حديقة كالدرهم
- ١١ - قد كنت داينت بها حسنا
مخافة الافلاس والليانا

- ٢٨ - اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
- ٢٥ - مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعيب الا ببين غرابها
- ٥ - على هطا لهم منهم بيسوت
كأن العنكبوت هو ابتناها
- ٢٧ - علفتها تبنا ومساء باردا
حتى شئت همالة عينها
- ٢٦ - بدالى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
- ٣ - فايكم وحيية بطن واد
هموز الناب ليس لكم بسى
- ١ - وكنت اذا جارى دعا لمضوفة
أشمر حتى ينصف الساق مئزى
- ١٦ - ولكنما أسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

انصاف الأبيات

- ٣٢ - قد يؤخذ الجار بظلم الجار
- ٣٠ - يومين غيمين ويوما شمساً
- ٤ - كأن نسج العنكبوت الرمل

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس - تحقيق در زهير غزالي زاهد - مطبعة العاني - بغداد .
- ٣ - الأمالي الشجرية - دار المعرفة - بيروت .
- ٤ - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م .
- ٥ - البحر المحيط لأبى حيان .
- ٦ - التبيان في اعراب القرآن لأبى البقاء العكبري - تحقيق محمد علي البيضاوي - مكتبة الحلبي .
- ٧ - تفسير روح المعاني للألوسي - بيروت - احياء التراث العربي .
- ٨ - تفسير القرطبي .
- ٩ - حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية - مطبعة الحلبي .
- ١٠ - الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١١ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم تأليف الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة - مطبعة السعادة .
- ١٢ - ديوان الأعشى - طبعة بيروت .
- ١٣ - ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكري - بيروت .
- ١٤ - ديوان دريد بن الصمة - تحقيق - محمد خير البقاي - مكتبة دار قتيبة ١٩٨١م .

- ١٥ - ديوان ذى الرمة - الطبعة الأولى .
- ١٦ - ديوان العجاج - تحقيق - عبد الحفيظ السلطى - دمشق .
- ١٧ - ديوان الغرزدق - المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٨ - ديوان لبيد - بيروت ١٩٦٦ م .
- ١٩ - ديوان الهذليين - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٥ م .
- ٢٠ - سر صناعة الاعراب لابن جنى النحوى - تحقيق - مصطفى السقا وزملائه - الطبعة الأولى .
- ٢١ - شذور الذهب فى معرفة كلام العرب - لابن هشام - تحقيق - الشيخ عبد المتعال الصعدي - مكتبة صبيح .
- ٢٢ - شرح أبيات سيبويه السيرافى - تحقيق - محمد على سلطانى - بيروت .
- ٢٣ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة مصورة على الميكروفيلم - موجودة فى المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٢١٦٧) .
- ٢٤ - شرح ديوان ج. زير تاياف - محمد اسماعيل الصاوى - دار الأندلس - بيروت .
- ٢٥ - شرح ديوان زهير - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م
- ٢٦ - شرح الرضى لشواهد الشافعية - القسم الثانى - تحقيق - محمد نور الحسن وزملاؤه - دار الكتب العلمية - لبنان .
- ٢٧ - شرح الرضى لكافية ابن الحاجب - لبنان .
- ٢٨ - شرح الأندلساء التسع المشهورات للأنحاس - تحقيق - أحمد الخراط - طبعة بغداد .
- ٢٩ - شرح الكافية الشافعية لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى - مركز البحث العلمى - جامعة أم القرى - مكة .

- ٣٠ - الصحاح للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣١ - الكتاب لسيدويه - تحقيق - ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين
الطبعة الأولى .
- ٣٢ - الكشف للزمخشري - دار المعرفة - لبنان .
- ٣٣ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن
أبي طالب - تحقيق الدكتور محي الدين رمضان - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٣٤ - مجاز القرآن لأبي عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد - مكتبة
دار الفكر .
- ٣٥ - المحتسب في تبیین وجوه القراءات لابن جنى - تحقيق على
النجدي ناصف وزميليه - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .
- ٣٦ - معانى القرآن للأخفش - تحقيق الدكتور فائز فارس .
- ٣٧ - معانى القرآن المفراء - مطبعة عالم الكتب - بيروت .
- ٣٨ - معانى القرآن واءرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل
شلبى - مشروع احياء التراث الاسلامى .
- ٣٩ - مفنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين
عبد الحميد .
- ٤٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الخسالى عضيمة
عالم الكتب - بيروت .
- ٤١ - المنصف (شرح تصريف المازنى) لابن جنى - تحقيق ابراهيم
مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الاولى .
- ٤٢ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - المكتبة التجارية
الكبرى .
- ٤٣ - همع الهوامع - شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق -
عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية الكويت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	١ - المقدمة
٧	٢ - التمهيد
٩	٣ - الفصل الأول : موقف العلماء من المجاورة
١٧	٤ - الفصل الثاني : المجاورة فى الدراسات النحوية
٤٩	٥ - الفصل الثالث : المجاورة فى المسائل التصريفية
٥٧	٦ - الفصل الرابع : المجاورة فى القرآن الكريم
٨٥	٧ - فهرس الشواهد الشعرية
٨٩	٨ - ثبت بمراجع البحث

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقي - الفجالة
تليفون ٩١٦٠٧٦ القاهرة

